**جامعة بنها**

**كلية التربية**

**قسم أصول التربية**

# الجامعات المصرية وتحديات التصنيفات العالمية
# دراسة تحليلية نقدية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي

**بحث منشور في مجلة كلية التربية بكفر الشيخ، 2015م**

**إعداد**

**د. هاني محمد يونس موسى**

**أستاذ أصول التربية المساعد**

**قسم أصول التربية**

**كلية التربية– جامعة بنها**

**http://www.bu.edu.eg**

## ملخص الدراسة

**الجامعات المصرية وتحديات التصنيفات العالمية – دراسة تحليلية نقدية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي**

**د. هاني محمد يونس موسى**
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة بنها

هدفت الدراسة التعرف على موقع الجامعات المصرية في إطار تصنيف شنغهاي، وتقديم تصور مقترح لتحسين مستوى ترتيب الجامعات المصرية ، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي قد تساعد في تحسين مستوى ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي، وتم استخدام المنهج الوصفي، والمنهج النقدي، و **تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما الإجراءات العملية لتحسين مستوى ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي؟**

**وتوصلت الدراسة** إلى تصور مقترح لتحسين مستوى ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي، وفقاً لإطارين، الإطار الأول: وتمثل في مجموعة من السياسات الحاكمة والموجهة للتحسين والتطوير؛ للعمل بها مستقبلا في هذا المجال، والإطار الثاني: تمثل في طرح مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها تنفيذ تلك المحاولات التطويرية، كما **قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات،** منها: تعزيز نشر ثقافة مفهوم وسياسات التصنيف العالمي للجامعات، وإنشاء الهيئة العربية لتصنيف الجامعات العربية، ولفت انتباه الجامعات المصرية إلى ضرورة الاهتمام بمواقعها على شبكة الإنترنت، وتحسين جودة البحث العلمي، وتحسين البيئة التعليمية، وتطوير البنية التحتية للجامعات.

**الكلمات المفتاحية**: الجامعات المصرية – التصنيفات العالمية– تصنيف شنغهاي.

# Abstract

## Egyptian universities and the challenges of world rankings - analytical critical study in the light of the Shanghai ranking standards

**DR . Hany Mohamed Youns Mousa**
**Assistant Professor of Foundations of Education**
**Faculty of Education - Benha University**

The present study aimed to identify the Egyptian universities position in the framework of the Shanghai classification, and make some recommendations that may help to improve the level of the order of Egyptian universities in the light of the criteria Shanghai ranking, where the descriptive approach and critical approach were used, and the problem of the study was crystallized in the main following question: **what practical measures to improve the level of the order of Egyptian universities in the light of the criteria for rankings Shanghai?**

**The study has come out to improve the level of the order of the Egyptian universities in the light of the criteria of Shanghai ranking**, and this proposal has been adopted in accordance with the two frames, the first frame: represents a set of policies that direct any future work in this trend, , and the second frame: represents showing a set of mechanisms that enable us to imply those developmental attempts,

**The study offered a set of recommendations**, such as: the dissemination of the culture of the concept and policies of the world rankings of universities, and the creation of an Arab authority on the ranking of Arab Universities, and draw the attention of the Egyptian universities to the need for attendance to their websites, and improve the quality of scientific research, and improving the learning environment and the development of infrastructure for universities

**Keywords:** Egyptian universities – World Rankings – Shanghai Ranking .

# الجامعات المصرية وتحديات التصنيفات العالمية
## دراسة تحليلية نقدية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي

د. هاني محمد يونس موسى*

**مقدمة**

يعد التعليم العالي أحد عوامل رفع القدرة التنافسية للدول، حيث أثبتت التجارب أن المجتمعات التي تمتلك كفاءات علمية متطورة هي التي تحقق تطوراً أسرع من الدول التي تفتقد مثل هذه الكفاءات، كما أصبحت السمعة الأكاديمية للجامعة من أهم جوانب الميزة التنافسية لها؛ سواء لدى الأكاديميين، أو أرباب العمل؛ لذلك أصبحت التصنيفات المنشورة من منظمات دولية تعكس قيمة الجامعة بشكل نسبي مقابل مثيلاتها من الجامعات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

فالتصنيفات المتعددة للجامعات هي أداة لقياس الفعالية المؤسسية Organizational effectiveness في التعليم العالي، فقد ساد الاعتقاد بأن الجامعات المتقدمة في ترتيبها هي أكثر إنتاجية من غيرها؛ لأنها تفوق غيرها في جودة الأبحاث، والتدريس، والخدمات المجتمعية[1]، وهذا ما أكدته **دراسة "جريوال ودردن وليلين" Grewal, Dearden, & Lilien (2008)** التي حاولت إلقاء الضوء على الاهتمام العالمي المتزايد بتصنيف الجامعات عالمياً في ضوء التطورات الحادثة حالياً، بالإضافة إلى استعراض الجهود المبذولة من إدارات الجامعات لوضع مجموعة من الاستراتيجيات ترفع تصنيف الجامعات عالمياً، ووضع خطط للمنافسة في الحصول على ترتيب عالمي مناسب، مع تقديم نموذج لمعايير تقييم الجامعات عالمياً. [2]

وفي هذا السياق أكد تقرير التنافسية العالمية أن جودة التعليم العالي والتدريب تعد واحدة من اثنتي عشرة ركيزة تقاس بها تنافسية الدول، كما تعد جودة التعليم العالي والتدريب أمراً حاسماً للاقتصادات التي ترغب في التقدم إلى ما هو أكبر من عمليات الإنتاج والمنتجات البسيطة، لاسيما والاقتصاد اليوم في ظل العولمة واقتصاد المعرفة يتطلب الرهان على العمالة المتعلمة، القادرة على التكيف بسرعة مع البيئة المتغيرة، ولكي تكون الجامعة قادرة على صناعة المستقبل ينبغي أن تتصف بصفات أهمها: الإبداع والتنافسية، والشفافية والاتجاه نحو الجودة. [3]

ولهذا اتجهت كثير من دول العالم النامي نحو رفع مستوى جودة نظمها التعليمية، وخاصة التخصصات التطبيقية، والمستويات المهنية المتقدمة في مراحل الدراسات العليا، وذلك من خلال زيادة فرص الابتعاث الخارجي إلى الدول المتقدمة، وإحداث حراك حقيقي لتدويل التعليم العالي، وخاصة في القرن العشرين؛ الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في العدد العالمي للطلاب الدارسين خارج حدود أوطانهم، عززها برامج تخدم ظاهرة الحراك الدولي للطلاب، مثل برنامج

* أستاذ أصول التربية المساعد – قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة بنها hany.mossoua@fedu.bu.edu.eg

فولبرايت FULBRIGHT في الولايات المتحدة الأمريكية، وبرنامج منح اتحاد إيراسموس موندوس Erasmus Mundus في بلدان المفوضية الأوربية الذي أطلق عام 1987م[4] .

وطبقاً لإحصاءات اليونسكو فإن عدد الطلاب الأجانب في البلاد الأوربية ارتفع من 500000 تقريباً عام 1985م إلى نحو 1.2 مليون عام 2004م[5] ، **وفي إحدى الدراسات** التي استطلعت آراء الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية حول أهمية قوائم التصنيف للجامعات؛ أفاد معظم هؤلاء الطلاب بأن هذه القوائم أثرت في قراراتهم عند الالتحاق بالجامعة، وخاصة الطلاب المتفوقون، وطلاب الدراسات العليا[6] ، وهذا يرجع إلى تميز تلك الجامعات، وتطبيقها لمعايير الجودة بشكل واضح؛ مما أكسبها تلك المراتب المتقدمة على مستوى الجامعات العالمية، وجعلها مقصداً لآلاف الطلاب من جميع أنحاء العالم، بل جعلها تحظى بثقة المؤسسات وأولياء الأمور، كما صارت مرجعاً يرجع إليه الكثير من جامعات العالم للسير على نفس منوالها؛ حتى يمكنهم اللحاق بركب الجامعات المتميزة طبقاً للتصنيفات العالمية.

ولهذا لوحظ قيام الجامعات المصرية – حالياً – بتبني سياسة واضحة تتعلق بتطويرها من خلال التطبيق الأمثل لمنظومة متكاملة الأركان، تغطي الجوانب المختلفة للعملية التعليمية داخل المؤسسات الجامعية، وفي مقدمتها: تطوير المناهج، والبرامج الدراسية، ورفع القدرات البحثية، وتسويق نتائج البحوث والدراسات التي يجريها مجتمع البحث العلمي، وتوظيف الطاقات المعرفية والتكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس بها، وتنمية قدرات الجهاز الإداري، وزيادة المشاركة المجتمعية، والمساهمة في تنمية قدرات الطلاب الإنتاجية والإبداعية، والاستخدام الأمثل للأجهزة والمعدات المتوفرة داخل هذه الجامعات، وذلك حتى يمكن لهذه الجامعات المصرية زيادة القدرة التنافسية، بحيث تحتل مكانة بارزة في مصاف الجامعات العالمية، ولكن الآمال المنشودة لم تجد واقعاً ملموساً، ولا تطبيقاً عملياً لذلك، وهذا ما أكدته التقارير التي صدرت حديثاً، ومثلت صدمة للمجتمع العلمي المصري؛ فلم تأت الجامعات المصرية ضمن ترتيب متقدم عالمياً؛ مما يؤكد استمرار حالة الضعف في مستواها، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية؛ بسبب ضعف قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية في شتى المجالات البحثية والأكاديمية[7].

وهذا يدل على أن الجامعات المصرية لم تحظ بالقدر المناسب من الاهتمام من قبل الحكومة المصرية، فلم تخصص الميزانية المناسبة للتعليم بشكل عام، أو الجامعات بشكل خاص، كما لم يحظ البحث العلمي بالميزانيات المناسبة، مقارنة بما يخصص لميزانيات أخرى، رغم أن معيار قياس التنمية إنما يعتمد بشكل رئيس على التعليم والصحة، والواقع يؤكد أن هذه الميزانيات لم تحظ بالقدر المناسب، رغم أن الدستور المصري اكد عل ذلك.

وقد أشارت **دراسة مصطفى 2008**[8] إلى العوامل التي أثرت على مكانة الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات، وخلصت إلى عدة نتائج، أهمها: أن هناك مجموعة من العوامل أثرت في ترتيب الجامعات المصرية عالمياً، منها: اختيار الوظائف القيادية في الجامعات المصرية في ضوء عوامل سياسية أكثر منها أكاديمية، وعدم وضوح الخطط المستقبلية للتعليم الجامعي، وضعف كفاءة وتجهيزات المعامل والمختبرات، وتقليدية مفهوم المكتبات الجامعية، مع

قلتها وفقرها، ثم قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين رتب الجامعات المصرية في الترتيبات العالمية المختلفة.

كما كشفت **دراسة بوطبة وأوشن وزيان2013** [9] عن أهم الأسباب التي أدت إلى غياب معظم الجامعات العربية عن هذه التصنيفات العالمية، منها ما يتعلق بطبيعة التصنيف ومؤشراته التي لا تصلح لجميع الجامعات، ومنها ما يتعلق بمشاكل على مستوى الجامعات العربية نفسها، وأكدت على نفس النتيجة **دراسة صقر 2011** [10] التي توصلت من خلال استطلاع آراء عشرين أكاديمياً عربياً من جامعات عربية مختلفة حول أسباب تراجع ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات إلى أن الافتقار للحرية الأكاديمية في الجامعات العربية جاء في مقدمة الأسباب، تلاه ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، وقصر عمر الجامعات العربية في بعض الأحيان، ورأى ستة عشر أكاديمياً أن هناك أسبابا منهجية وثقافية مرتبطة بالتصنيفات العالمية للجامعات نفسها قد أسهمت في عدم حصول الجامعات العربية على نتائج جيدة، أهمها: غياب المشترك الثقافي، واعتماد التصنيفات على اللغة الإنجليزية بصفة أساسية.

وقد أصبحت تلك التصنيفات مع بداية القرن الحادي والعشرين إحدى وسائل تقويم التعليم العالي، وخاصة في مجال البحث العلمي، كما باتت كثير من الدول العربية يحدوها أمل وصول جامعاتها إلى نادي جامعات النخبة العالمية، واختلفت المؤشرات المعتمدة لقياس جودة الجامعات من مؤسسة لأخرى، ولكن يبقى القاسم المشترك بين مختلف تلك التصنيفات العالمية هو اعتمادها على التحليل الكمي للمخرجات العلمية للمؤسسات الأكاديمية، وأضحى إعلان نتائج تصنيفات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عبر العالم بناء على جودتها العلمية والتعليمية يحظى كل سنة بترقب كبير؛ لأن المراتب التي تحصل عليها الجامعات المصنفة تعكس إلى حد كبير مستوى التقدم العلمي لبلدانها، كما يعكس الاهتمام المتزايد بتلك التصنيفات الاعتراف العام بأن المعرفة هي قاطرة النمو الاقتصادي، والتنافسية العالمية، وأن الجامعات هي العامل الحيوي والرئيس في هذا المجال، وخاصة الجامعات البحثية؛ التي صارت ضمن المؤسسات الرئيسة لاقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين.[11]

ولهذا جاءت بعض الدراسات لتؤكد على ضرورة الاهتمام بالأدوار المختلفة لمنظومة التعليم الجامعي، مثل: دور الأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس في نشر بحوثهم في مجلات علمية، فأكدت **دراسة لازاريدس Lazaridis 2010** [12] على إبراز دور الأقسام العلمية والكليات كأحد مكونات المنظومة الجامعية في رفع تصنيف الجامعات، وذلك من خلال قياس مدى تأثير الأبحاث العلمية المنشورة من أقسام الكيمياء، والفيزياء، والهندسة الكيميائية، في مختلف الجامعات اليونانية، عن طريق قياس الاستشهادات المرجعية بهذه الأبحاث المنشورة من الباحثين الآخرين في نفس التخصص، كما تبين دور هذه الاستشهادات في تقييم جودة أعمال الباحثين، ومن ثم رفع مكانة الجامعة، وتصدرها في المراتب المتقدمة في التصنيف العالمي<

كما أكدت **دراسة عبد العزيز 2015**[13] أهمية النشر الدولي كمعيار لتصنيف الجامعات عالمياً، وقدمت الدراسة عرضا لأشهر التصنيفات العالمية للجامعات، وهى على الترتيب: تصنيف شنغهاي، تصنيف التايمز، تصنيف

الويبومتركس، تصنيف QS؛ موضحةً ترتيب جامعة القاهرة، سواء على مستوى الجامعات العالمية، أو الجامعات العربية، أو الجامعات المصرية في كل تصنيف.

وأصبحت المؤسسات التعليمية- بشكل عام- تخضع لتصنيفات عالمية متعددة، وصارت ترتب طبقاً لجهة التصنيف التي تتولى هذه العملية، وفي ضوء المعايير والمؤشرات المعتمدة في ذلك، ومن أشهر تلك التصنيفات تصنيف جامعة جياو جونج شنغهاي الصينية Shanghai Jiao Tang University Rankings ، وتصنيف التايمز للجامعات العالمية THES-QS World University Rankings، وتصنيف ويبومتركس الإسباني Webometrics الذي يعتمد على المواقع الإلكترونية[14]، **وجاءت دراسة ليفين وآخرون Levin,et.al., 2006**[15] لتضع مجموعة من المعايير اللازمة للوصول إلى التصنيف العالمي، ومناقشة النتائج الإحصائية المقدمة من بعض المؤسسات المصنفة، استناداً إلى سمعتها، من خلال إحدى أكبر مؤسسات حصر الجامعات في العالم، إضافة إلى تصنيفات فردية لمدارس وأقسام أكاديمية بالولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت إلى عدة نتائج، منها: أنه رغم التأكيد على وجود معايير جودة التعليم، ومدى خدمتها للمجتمع والبحث العلمي خلال معايير التصنيف العالمي؛ إلا أن التصنيف على أساس مدى الشهرة الجامعية يعد أكثر انتشاراً، وأصبح لدى الدول الناطقة بالإنجليزية ميزة فريدة للوصول بجامعاتها للتصنيفات القائمة على أساس الشهرة؛ بفضل وجود جرائد عالمية إرشادية تنشر باللغة الإنجليزية، وهذا لا يتم بالطبع في الدول غير الناطقة بالإنجليزية.

وبنظرة فاحصة لواقع الجامعات العربية بشكل عام والجامعات المصرية بشكل خاص سنجد أنها شبه غائبة عن الالتحاق أو الحصول على بعض المراكز المتقدمة ضمن هذه التصنيفات الثلاثة، باستثناء ظهور بعض الجامعات السعودية ضمن أفضل مائتي جامعة طبقاً لتصنيف ويبومتركس Webometrics ، وهي جامعة الملك سعود التي جاءت في المركز التاسع والخمسين بعد المائة في الإصدار الثاني لهذا التصنيف لعام 2010م[16]، كما جاءت جامعة القاهرة في المرتبة401 عام 2006، والمرتبة 403عام 2007 طبقاً لتصنيف شنغهاي، ثم تغيبت لمدة أربع سنوات، وعادت مرة أخرى لتحتل المرتبة 401-500 عام 2011[17]، وهذا ما أكدته **دراسة "عباس 2006"**[18] بأن التصنيفات الدولية الصادرة عن ترتيب الجامعات العالمية أشارت إلى غياب الجامعات المصرية والعربية من خريطة الجامعات المتقدمة أو حتى المتوسطة، واحتلال الجامعات الإفريقية مراكز متقدمة عن الجامعات المصرية في قائمة التصنيف الإفريقية.

كما أشارت **دراسة الصديقي 2014** [19] إلى الوضع الحالي للجامعات العربية في مجال البحث العلمي، وتأخر تصنيف تلك الجامعات، وخلصت إلى عدة نتائج، منها: أن تصنيف الجامعات العربية اليوم لا يعكس الريادة العلمية التي تبوأتها الحضارة الإسلامية لعدة قرون، كما أن الفجوة العلمية الحالية بين الجامعات العربية ونظيراتها في الدول المتقدمة تستلزم تضافر جهود مختلف المسؤولين الحكوميين بل والمدنيين لتقليصها، باعتبار أن إنشاء جامعات بهذا المستوى العالمي هو مشروع أمة وليس نخبة معينة من الأكاديميين، ويمكن أن تشكل هذه التصنيفات العالمية ومعاييرها

منارا لتطوير التعليم العالي العربي، وإعادة تشكيله، وتحديد أهدافه، وعرض بعض معالم خطة عمل لتطوير أداء الجامعات العربية.

كما أكدت **دراسة عمارة وتفات وعطية 2013**[20] الواقع المتدني، واستعراض أهم المعوقات ونقاط الضعف التي تعاني منها، والتركيز على نقد تصنيف شنغهاي وصولاً إلى اقتراح الحلول والمتطلبات اللازمة للخروج بمعايير لتصنيف جامعات الدول العربية بما يضمن لها تحسين جودة خدماتها، وأكدت **دراسة عمار 2014** [21] على وجود مجموعة من معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية( شنغهاي- ويبومتريكس- التايمز- كيوإس)، وتأخر مواقع الجامعات العربية في تلك التصنيفات؛ بسبب ضعف منظومة البحث والنشر العلميين في تلك الجامعات، أو بسبب طبيعة معايير التصنيفات نفسها.

وكشفت **دراسة عمارة وتفات وعطية 2013**[22] عن موقع الجامعات الجزائرية في ضوء تقرير ويبومتريكس، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها احتلال الجامعات الجزائرية مكانة مهمة في التصنيف المغربي للجامعات حسب تقرير ويبومتريكس، ولكن كان هناك مجموعة من المعوقات حالت دون تصنيف الكثير من المؤسسات الجامعية الجزائرية، وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف نشاط الجامعات في الشبكة العنكبوتية؛ للمحافظة على مكانتها، وتحسين رتبتها.

ورصدت **دراسة ويح 2013**[23] موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية؛ وذلك لتقديم مجموعة من المقترحات يمكن أن تساعد في تحسين ترتيبها، وأوصت الدراسة بعدة توصيات، منها: ضرورة عقد برامج ولقاءات توعوية بأهمية التصنيفات وفوائدها لتطوير أداء الجامعات العربية، وبناء تصنيف عربي يراعي بيئة الجامعات العربية في معاييره ومؤشراته، وتوفير التمويل الضروري للجامعة باعتبارها خيارا استراتيجيا مهما، وزيادة ميزانية البحث العلمي، وتعميق التعاون مع الجامعات الأجنبية وزيادة عدد الطلبة الوافدين في الجامعات العربية.

إلا أنه في هذا الواقع المليء بالصعوبات وجدت بعض المحاولات من بعض الجامعات العربية التي حاولت التخطيط لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات، وهذا ما أشارت إليه **دراسة حورية واللهيبي 2013**[24] التي أوصت بزيادة الوعي بمفاهيم التصنيف العالمي للجامعات، وثقافته، وسياساته على جميع المستويات في الجامعة بمختلف الوسائل، مع تبني تصور مقترح لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات من خلال خطوات تطويرية مرتبطة بالنواحي البشرية والإدارية والمادية.

وبالتالي أدت هذه الصعوبات وغيرها مما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة الأخرى إلى ضعف قدرة الجامعات المصرية من تحقيق تصنيف عالمي بارز؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف مستوى الجودة التعليمية لها في مختلف مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها، وبالتالي ضعف تنافسيتها.

## مشكلة الدراسة

تعد القدرة التنافسية والسعي نحو احتلال مركز متميز من أهم الأولويات التي تسعى إليها مؤسسات التعليم المصرية، وخاصة الجامعات، وذلك في ظل المتغيرات العصرية التي يشهدها العالم، وهذا يتطلب ضرورة تحسين الجودة التعليمية لتلك الجامعات، بحيث تشمل جميع مدخلات العملية التعليمية وعملياتها، بحث يتم الحصول على مخرجات ذات جودة، وكفاءة عالية.

وبالنظر إلى واقع الجامعات المصرية يلاحظ أنها بعيدة بشكل كبير عن مستوى الجامعات العالمية؛ مما يعني تأخرها بشكل كبير عن اللحاق بركب التقدم العلمي، ويصبح المجتمع غير قادر على النهوض بمستوى القوى البشرية المتوفرة لديه؛ التي من المفترض أن تكون عامل قوة، خاصة وأن مصر تمتلك الملايين من تلك القوى البشرية التي تحتاج –دوماً– للتطوير، وذلك من خلال المؤسسات التعليمية؛ وخاصة الجامعات والمراكز والمعاهد العلمية التابعة لها التي تحتاج إلى ضرورة التجويد بحيث تلحق بمستوى الجامعات العالمية المتميزة، وبذلك تحصل على مستويات متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، نلك التصنيفات التي تتم في ضوء معايير ومؤشرات موضوعية إلى حد كبير، الأمر الذي دفع للقيام بتلك الدراسة الحالية؛ للتعرف على أبرز تحديات تصنيف شنغهاي العالمي، بما يتضمنه من معايير ومؤشرات صارت تفرض نفسها على الواقع التعليمي في الجامعات على مستوى العالم، وما يفرضه ذلك التصنيف من تحديات على الجامعات المصرية، وكيفية استجابتها لمعايير تصنيف شنغهاي؛ حتى يمكن النهوض بها، واللحاق بركب جامعات النخبة ذات المستوى المتميز عالمياً، خاصة وأن الجامعة المصرية الوحيدة التي حظيت بمكان لها في تصنيف شنغهاي الأخير لعام 2015م وهي جامعة القاهرة؛ جاءت في ترتيب متأخر في أفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم، وهو الفئة ( 401- 500). [25]

**ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي :**

ما الإجراءات العملية لتحسين مستوى ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي ؟

**و يتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:**

1- ما الأسس النظرية للتصنيفات العالمية للجامعات؟
2- ما أهم الخبرات والتجارب الدولية في مجال تصنيف الجامعات عالمياً؟
3- ما أسس بناء تصنيف شنغهاي؟
4- ما موقع الجامعات المصرية من الجامعات العالمية وفقاً لتصنيف شنغهاي؟
5- ما أسباب تأخر مستوى الجامعات المصرية في ضوء تصنيف شنغهاي؟
6- ما الرؤية النقدية لتصنيف شنغهاي؟
7- ما التصور المقترح لتحسين مستوى ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي؟

## أهداف الدراسة

**هدفت الدراسة الحالية:**

1- الإفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال التصنيفات العالمية للجامعات.

2- التعرف على أسس بناء تصنيف شنغهاي.

3- التعرف على موقع الجامعات المصرية من تلك التصنيفات.

4- تحديد أسباب ضعف مستوى الجامعات المصرية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي.

5- التوصل إلى بعض المقترحات التي قد تنهض بمستوى الجامعات المصرية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي.

## أهمية الدراسة

**اكتسبت الدراسة الحالية أهميتها النظرية من:**

1- أن أنظمة تصنيف الجامعات تعد عاملاً هاماً في مساعدة الطلاب للالتحاق بالجامعة المناسبة، كما أن التصنيف يمكنه أيضا مساعدة أصحاب العمل لانتقاء الخريجين وتوظيفهم في مؤسساتهم، وللحكومة وصانعي السياسات في تقييم جودة مؤسسات التعليم العالي ومستواها العالمي، ولمؤسسات التعليم العالي في المساعدة على تقييم أدائها.

2- يمكن أن تسهم في زيادة ثقافة القارئ فيما يتعلق بسياسات ونظم تصنيف الجامعات طبقا لمعايير تصنيف شنغهاي الصيني، حيث تناولت منهجيته ومعاييره ومؤشراته.

3- أن الدراسة الحالية ربما تكشف عن أهم مظاهر الضعف وأسباب تأخر الجامعات المصرية عن اللحاق بركب التصنيفات العالمية، وخاصة تصنيف شنغهاي محل الدراسة.

**كما اكتسبت الدراسة الحالية أهميتها التطبيقية من:**

1- أن الدراسة الحالية ربما بإلقائها الضوء على خبرات بعض الدول في مجال التصنيفات الدولية للجامعات قد تساعد في الإفادة من ذلك بالنهوض بالجامعات المصرية.

2- أن الدراسة الحالية قد تلفت نظر صانعي القرار وواضعي السياسات في مصر إلى ضرورة الارتقاء والنهوض بالجامعات الوطنية سواء الحكومية، أو الخاصة ، وذلك من خلال تقديمها مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين مستوى جودة تلك الجامعات.

3- أن الدراسة الحالية تعد من الدراسات اللازمة للتعرف على موقع الجامعات المصرية من التصنيف العالمي للجامعات، بحيث تساعد على طرح مقترحات وتوصيات تساعد على الارتقاء بها ، والرفع من القدرة التنافسية لها؛ مما يساعد على تبوئها مرتبة عالمية متقدمة بين جامعات العالم.

## منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والمنهج النقدي؛ وذلك لملاءمتهما لطبيعة الدراسة، فقد تم دراسة وتحليل ونقد واقع الجامعات المصرية من حيث ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات، ومدى اقترابهم أو ابتعادهم منها ، وذلك في ضوء معايير تصنيف شنغهاي، والتعرف على الأسس النظرية الحاكمة لذلك التصنيف العالمي، وطرح رؤية نقدية لهذا التصنيف، ثم الخروج من تلك التحليلات ببعض المقترحات التي ربما تساعد في الوصول بالجامعات المصرية إلى مستوى القدرة التنافسية العالمية؛ مما يساعدها على النهوض واللحاق بركب جامعات النخبة على مستوى العالم.

## حدود الدراسة

تم التركيز في هذه الدراسة على متغيرين رئيسين، هما:

1- **الجامعات المصرية:** ركزت الدراسة الحالية على الجامعات المصرية فقط؛ لتوضيح تحديات التصنيفات العالمية التي تواجهها، مع التركيز بشكل أساسي على تحديات تصنيف شنغهاي فقط، وهذا هو ما قد يجعل هذه الدراسة مختلفة عن غيرها من الدراسات الأخرى، التي تناولت: إما تصنيفات أخرى غير تصنيف شنغهاي، أو تناولت التصنيفات إجمالاً، أو تناولت الجامعات العربية بشكل عام في ضوء أحد هذه التصنيفات، كما هو واضح من الدراسات السابقة التي تم تناولها في مقدمة الدراسة.

2- **أحد التصنيفات العالمية وهو تصنيف شنغهاي الصيني** Shanghai Jiao Tong University Academic Ranking of World Universities-SJTU ARWU ؛ نظراً لشهرته على مستوى العالم، ولكونه الأكثر شمولاً، والأكثر دقة من أي تصنيف آخر، ولاهتمام الجامعات بهذا التصنيف بشكل خاص؛ نظراً لتركيزه على أبرز المعايير الجامعية العالمية، ولكونه اكتسب سمعة كبيرة على مستوى العالم بأنه أكثر التصنيفات شفافية وموضوعية، ولاعتماده معايير تتلاءم وأهداف ودور المؤسسات التعليمية، ويعد هذا التصنيف هو الأرقى والأصعب للجامعات العالمية، وهو أكثر التصنيفات انتشاراً وقبولاً في الأوساط الأكاديمية.

## مصطلحات الدراسة

تضمنت الدراسة الحالية بعض المصطلحات التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

**تصنيف الجامعات University Ranking**

ويقصد به " القوائم التي يتم فيها ترتيب الجامعات والمعاهد بطريقة مقارنة طبقاً لمجموعة من المؤشرات العامة ترتيباً تنازلياً، ويتم عرضها في صورة جداول، كتلك التي تستخدم في ترتيب الفرق الرياضية من الأفضل للأسوأ، طبقاً لما يحرزه من نقاط".(26)

كما عرف سوينسكي Siwinski التصنيف بأنه أسلوب لتنظيم مجموعة محددة من الأشياء التي قومت من خلال معايير مختلفة؛ مما يوفر وضعاً أكثر شمولية للأشياء، ويجعل تنظيمها من الأفضل إلى الأسوأ مهمة أكثر سهولة. (27)

وعرف فيدركيل Federkeil التصنيف الجامعي بأنه طريقة لجمع المعلومات لتقويم الجامعات والبرامج، والبحث، والأنشطة العلمية؛ لتوفير التوجيه لجماعات مستهدفة محددة، مثل: الطلاب الذين أنهوا دراستهم المدرسية، ويريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلاب الذين يريدون تغيير تخصصاتهم، أو جامعاتهم، أو أعضاء من طاقم إدارة القسم، أو الجامعة؛ الذين يريدون معرفة نقاط قوتهم وضعفهم؛ حتى يبقوا في وضع تنافسي. (28)

وعرفه شاب إيان Chubb بأنه "طريقة لجمع المعلومات عن جودة التعليم، والبحث العلمي، ودور الجامعة في خدمة المجتمع، ومدى توافر المعلومات عن الجامعة على مواقع الإنترنت، بهدف تحديد ترتيب الجامعات عالمياً، وفقاً لمعايير محددة".(29)

وعرفه" دياب" بأنه "مدى مطابقة الجامعة للمعايير التي تم وضعها كأساس للتقييم؛ مما يساعد على التعرف على مستوى الجامعة والبرامج التي تقدمها، والأنشطة العلمية المتاحة فيها، والحفاظ على الوضع التنافسي للجامعة بين الجامعات الأخرى".(30)

**وبالتالي يمكن أن نخلص من ذلك بأن المقصود بالتصنيف العالمي للجامعات هو:** العملية التي يتم بمقتضاها ترتيب المؤسسات الجامعية في قائمة بشكل متدرج، بناء على مكانتها، في ضوء مجموعة من المعايير، والمؤشرات لأي تصنيف من التصنيفات العالمية المعروفة.

## خطوات الدراسة

**سارت الدراسة الحالية في إطار مجموعة من المحاور الرئيسة، تمثلت فيما يأتي:**

المحور الأول: الأسس النظرية للتصنيفات العالمية للجامعات.

المحور الثاني: الخبرات والتجارب الدولية في مجال تصنيف الجامعات عالمياً.

المحور الثالث: أسس بناء تصنيف شنغهاي.

المحور الرابع: موقع الجامعات المصرية من الجامعات العالمية وفقاً لتصنيف شنغهاي.

المحور الخامس: أسباب تأخر مستوى الجامعات المصرية في ضوء تصنيف شنغهاي.

المحور السادس: الرؤية النقدية لتصنيف شنغهاي.

المحور السابع: التصور المقترح لتحسين مستوى ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي.

## المحور الأول: الأسس النظرية للتصنيفات العالمية للجامعات

أرجعت الدراسات المتخصصة ظهور التصنيف تاريخياً للمرة الأولى إلى عام 1965م للدراسات الأوربية، التي هدفت تحديد دور الوراثة أو البيئة كعامل رئيس في تخريج الطلاب المتميزين، فجرت محاولة لتقويم نوعية المؤسسات والباحثين فيها في مجالي العلوم والطب، ثم ظهر الشكل الحديث لتصنيف الجامعات عندما أصدرت صحيفة US News and World Report في الولايات المتحدة الأمريكية تصنيفها للجامعات الأمريكية في عام 1983، ثم التجربة الألمانية عام 1989، ثم التجربة البريطانية عام 1993، ثم التجربة اليابانية عام 1994 ومنذ ذلك الوقت أخذت مؤسسات التصنيف والعديد من أنظمة تقويم الجامعات في الظهور، وبمرور الوقت تعددت هذه المؤسسات، وتنوعت أهدافها من حيث التصنيف، فوصل عددها إلى حوالي خمسين نظاماً للتصنيف. (31)

وبنيت هذه التصنيفات على مجموعة من الأسس النظرية، تمثلت في مجموعة من المعايير والمؤشرات، وكل معيار أو مؤشر له ذا وزن نسبي، ثم تم تصنيف الجامعات والمؤسسات التي حصلت على أعلى درجة لمجموع تلك المعايير المستخدمة.

وقسمت التصنيفات إلى نوعين، النوع الأول: ركز على الخبرة الجامعية من حيث التدريس، وشمل خمسة تصنيفات، هي: أخبار الولايات المتحدة US News، والتقرير العالمي World report من الولايات المتحدة الأمريكية، وماكلينز Macleans من كندا، والجارديان The Guardian ، والتايمز The times من المملكة المتحدة، حيث استهدفت جميعها سوق طلاب الجامعة، واستخدمت مقاييس تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالخبرة في التعليم، وهي مرتبطة ببلدانها مباشرة؛ لعدم وجود تعريف موحد للمقاييس حتى في البلد الواحد، واعتمدت بشكل عام على نسبة الطلاب إلى الأساتذة، ومعدل الإنفاق على الطالب، ورضا الطلاب، بينما ركز النوع الثاني على الأبحاث فوق الجامعية، وتحته تصنيفان، هما: تصنيف جامعة "شنغهاي جياو تونج" الأكاديمي للجامعات العالمية Shanghai Jiao Tong University Academic Ranking of World Universities-SJTU ARWU، وتصنيف التايمز للتعليم العالي ( كيو إس) The Times Higher Education-Quacquarelli

symonds Ltd – World University Rankings ، حيث ركزا على الأبحاث بشكل كبير، واستهدفا جمهور مصادر التمويل والباحثين الأكاديميين المتميزين، وشملت المؤشرات الأبحاث المنشورة ، والمستشهد بها، وعدداً من أبحاث الطلاب، والجوائز المرموقة للأبحاث. (32)

وهناك مجموعة من التصنيفات العالمية حظيت بشهرة كبيرة، وكان لها الذيوع والانتشار؛ وبالتالي كانت ذات تأثير كبير في جامعات العالم، وأعطت دليلاً بأفضل الجامعات، سواء للطلاب، أو لأولياء الأمور، أو للمؤسسات التي تبحث عن أفضل المواصفات المتوفرة في خريجي تلك الجامعات، ومن أشهر هذه التصنيفات: تصنيف شنغهاي الصيني، وتصنيف كيو إس، وتصنيف التايمز البريطانيين ، وتصنيف ويبومتريكس الإسباني، وسيتم تناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

**أولاً: تصنيف جياو جونغ شنغهاي** Shanghai Jiao Tang International Ranking

وهو معروف اختصاراً بتصنيف شنغهاي، الذي يشير لتصنيف الجامعات العالمية الصادر عن جامعة جياو تونغ شنغهاي، **وسيتم تناول هذا التصنيف بالتفصيل في المحاور التالية من الدراسة الحالية.**

**ثانياً: تصنيف كيو إس البريطاني** Quacquarelli Symonds

كيو إس QS هو اسم لشركة بريطانية تعنى بشؤون التعليم العالي والتصنيف العالمي للجامعات، بالإضافة إلى اهتمامها بالتصنيفات الإقليمية على مستوى دول شرق آسيا والباسفيك، ودول اليوروآسيوية، كما تعنى بإقامة المعارض المختصة بمؤسسات التعليم العالي عموماً، وببعض البرامج المتخصصة، مثل: المعرض الخاص ببرامج ماجستير إدارة الأعمال، وهو تصنيف سنوي يصدر عن شركة سيموندس التي تأسست عام 1990م، ولها مكاتب رئيسة في كل من لندن، وباريس، وسنغافورة، وأخرى فرعية متفرقة في أنحاء العالم، وتهدف المؤسسة– فيما تهدف إليه– إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي، والحصول على معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات، خاصة في تخصصات العلوم والتقنية، وعمل مقارنة لأفضل "500" جامعة من بين أكثر من 30000 جامعة حول العالم، مرتبةً طبقاً لمعايير أكاديمية وعلمية تعرف بتصنيف التايمز International Ranking Times Higher Education Supplement ، بغرض إصدار دليل يساعد الطلاب والشركات المهنية في اختيار الجامعات، كما تصدر تصنيفاً خاصاً بأول 500 جامعة آسيوية، وأول 200 جامعة من أمريكا اللاتينية، كما تصدر تصنيفاً بحسب الاختصاص Ranking by subject كالهندسة، والعلوم الإنسانية، وقد أصدرت هذه المؤسسة أول قائمة تصنيفية لها عام 2004م بالشراكة مع مجلة " التايمز" للتعليم العالي، واستمرت الشراكة حتى عام 2009، ليستقل كل منهما بتصنيف جيد عام 2010م، ويهدف تصنيف QS إلى تقييم مستوى الجامعات من حيث الريادة العالمية، كما يسعى للتعريف بالجامعات التي تميزت واتخذت لها مواقع متقدمة على خريطة التعليم العالي الدولي. (33)

ويجري التقييم من خلال استعراض نتائج استبانات استطلاعية في كل مجال من المجالات التالية:

- الآداب والعلوم الإنسانية.
- علوم الحياة والطب.
- العلوم الطبيعية.
- العلوم الاجتماعية والإدارة.
- الهندسة والتقنية. (34)

واعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير أساسية، كما في الجدول التالي: (35)

جدول( 1)

معايير تصنيف كيو إسQS

| م | المعيار | التعريف | الوزن |
|---|---|---|---|
| **1** | **جودة البحث** | تعتمد الدرجة المعطاة لهذا المعيار على حكم المثيل | %40 |
| | | معدل النشر لكل عضو هيئة تدريس | %20 |
| **2** | **توظيف الخريجين** | استطلاع آراء جهات التوظيف من خلال الاستبانات الخاصة في هذا المجال. | %10، |
| **3** | **النظرة العالمية للجامعة** | نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي في الجامعة | %5 |
| | | نسبة الطلاب الأجانب إلى إجمالي الطلاب | %5 |
| **4** | **جودة التعليم** | نسبة عدد الطلاب لكل أستاذ | %20. |

**ثالثاً: تصنيف ويبومتركس** Webometrics

وهو تصنيف عالمي مشهور لترتيب الجامعات العالمية، وقد جاء بمبادرة من مختبر سايبرمتريكس Cybermetrics، وهي مجموعة تابعة لمؤسسة "كونسيجو Consejo Superior de Investigaciones Cienticas (CSIC) ، وهي أكبر هيئة عامة للبحوث في إسبانيا، ومن بين أهم منظمات البحوث في أوربا، وفي عام 2006 ضمت المجموعة 126 مركزاً ومعهداً في مختلف أنحاء إسبانيا، ويقوم على إعداده معمل" "National Research Council ، ويعرف بتصنيف الويبومتركس " "Web Matrics Ranking of University ، وقد بدأ هذا النصنيف عام 2004 بتصنيف 16000 جامعة، بهدف تشجيع النشر على شبكة المعلومات، وليس ترتيب أو تصنيف الجامعات، ويرتبط بمعيار الأبحاث والملفات الغنية، ويتم تحديثه بشكل دوري كل ستة أشهر، مرة في شهر يناير، ومرة في شهر يوليو من كل عام، ويعتمد هذا التصنيف- بشكل أساسي- على المواقع الإلكترونية للجامعات العالمية، إذ إنه

يقيم ويقيس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية على الشبكة العالمية، وباللغة الإنجليزية، ويهدف إلى تشجيع نشر الأبحاث العلمية مجاناً على صفحة الإنترنت من خلال تقييم مدى توافر نتائج الأبحاث العلمية، والمعلومات الأكاديمية على صفحة كل جامعة، ويعد التصنيف نسخة تجريبية أولية كمؤشر لالتزام الجامعات بالإفادة من الإنترنت، لعرض ما لديها من نتائج بحثية[36]، **واعتمد هذا التصنيف على ثلاثة معايير أساسية، كما في الجدول التالي:** [37]

جدول( 2)

معايير تصنيف ويبومتريكس

| م | المعيار | التعريف | الوزن |
|---|---|---|---|
| **1** | الرؤية أو التأثير (**الروابط الخارجية**)لرابط الموقعVisibility | **عدد الروابط الخارجية التي تم الرجوع إليها على موقع الجامعة، والواردة عن طريق مستكشف** Yahoo . | %50 |
| **2** | حجم الموقع الإلكتروني للجامعة | ويتم حساب حجم الموقع بحساب عدد صفحات الموقع، من خلال الاستعانة بأربعة محركات بحث، هي: جوجل Google ، ومحرك ياهو yahoo ، ومحرك لايف سيرش Live Search ، بالإضافة إلى محرك إكساليد Exalead ، والنتيجة التي يعطيها كل محرك لعدد صفحات الموقع يتم تطبيعها لوغاريتمياً للرقم ( 1)لأعلى قيمة، ثم يتم حذف أعلى وأدنى قيمة، بعدها يتم جمع القيميتين المتبقيتين. | %20 |
| **3** | مخرجات البحث | عدد الملفات الغنية Rich Files، بعد تقييم وثاقة الصلة ( الأكاديمية) وحجم الأشكال المختلفة للملفات، وذلك من نوع: pdf, doc, ppt, ps ، أي ملفات أكروبات القارئ Adobe Acrobat ، والورد word والبوربوينت Power Point والإكسل Excel ، ويتم حساب عدد هذه الملفات باستخدام محرك جوجل فقط، ويتم دمج النتائج لكل الملفات، وتطبيعها لوغاريتمياً. | %15 |
| | | علماء جوجل سكولار : ويتم حساب عدد الأوراق العلمية، والاستشهاد العلمي للموقع الأكاديمي بواسطة محرك بحث جوجل سكولار Google scholar. | %15 |

**رابعاً: تصنيف التايمز** Times Higher Education Index

وهو عبارة عن مجموعة من الجداول للحكم على الجامعات ذات المستوى العالي في جميع المجالات، ويعد هذا التصنيف السنوي من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية، وكان أول ظهور له في عام 2004، وعرف آنذاك بتصنيف" تايمز إيديوكيشن- كيو إس العالمي للجامعات"؛ نظراً لأنه كان يصدر مشاركة مع شركة كواكرلي سيموندز QS المتخصصة في شؤون التعليم والبحث العلمي حتى عام 2009.

ومنذ عام 2010 اعتمدت مجلة التايمز على معايير جديدة للتصنيف العالمي للجامعات، وذلك بعد مراجعة مستفيضة قامت بها المجلة لنوعية المعلومات التي تجمعها عن الجامعات العالمية، وطرق تقييمها، حيث قامت المجلة بتطوير أساليب متعددة لزيادة الدقة والتوازن والشفافية لجداول المعلومات السنوية للجامعات، كما عملت على إضافة مؤشرات أداء أكثر واقعية، وكذلك طرق تحليل أكثر تطوراً وعمقاً في تحليل المعلومات، إضافة إلى الاعتماد على مرئيات يقدمها المجتمع الأكاديمي العالمي، ولزيادة المصداقية في تصنيفها للتعليم العالي للجامعات اعتمدت المجلة بشكل كبير على تعاونها الوثيق مع مؤسسة تومسون رويترز THOMSON REUTERS التي تعتبر الأولى عالميا في مجال معلوماتية الأبحاث وتحليلها،[38] وشمل هذا التصنيف عشرة مؤشرات، مقسمة إلى خمس فئات رئيسة، كما في الجدول التالي: [39]

**جدول( 3)**

**معايير تصنيف التايمز**

| المعيار | المؤشرات | الوزن |
|---|---|---|
| **التعليم** **%30** | **تقييم المؤسسة التعليمية، ونظرة اللجنة التقييمية لها من حيث البحث والتدريس** | **%15** |
| | **نسبة الطلبة للموظفين: حيث يتم دراسة مدى وجود تناسب بين الطرفين، فكلما زاد كان هناك تواصل أكثر، ونقل للخبرات والمعارف بطريقة أفضل، وأكثر فعالية.** | **%4.5** |
| | **نسبة شهادات الدكتوراه إلى البكالوريوس: من حيث امتلاك المؤسسات التعليمية كثافة في طلاب الدكتوراه؛ مما يعكس نوعية البحوث المقدمة ؛ مما يؤدي إلى تكوين مجتمع نشط للدراسات العليا.** | **%2.25** |
| | **مدى التزام الجامعة في دعم الأجيال الجديدة من الأكاديميين، وكذا مدى قدرتها على جذب طلاب الدراسات العليا.** | **%6** |
| | **دخل المؤسسة مقارنة بالهيئة التدريسية.** | **%2.25** |
| **البحث** **%30** | **سمعة الجامعة بين نظيراتها، ومدى تميز بحوثها ، حيث يتم قياسها عن طريق الاستبانات التي يتم توزيعها.** | **%18** |
| | **العائد من البحث.** | **%6** |
| | **إنتاجية البحث: عن طريق مقارنة حجم البحوث المنشورة، وعدد موظفي الهيئة التدريسية للجامعة، وحجم الجامعة.** | **%6** |
| **الشهادات** **(تأثير البحوث المنشورة)** | **وهو المؤشر الرائد في التصنيف، والأكثر تأثيراً، ويتم دراسته من خلال عدد المرات التي يشار فيها إلى عمل منشور من قبل الجامعة على المستوى العالمي، بالاستعانة بقاعدة بيانات ويب تومسون رويترز؛ التي تشمل جميع العلوم والمجلات المفهرسة، والتي تم نشرها بين 2006و2011، ويستثنى من هذا** | **%30** |

| | | |
|---|---|---|
| | **التصنيف الجامعات التي تنشر أقل من 200 بحث في السنة؛ لضمان أن تكون البيانات كافية لإجراء مقارنات صحيحة إحصائياً.** | |
| **العائد من الصناعة** | **وذلك من خلال:**<br>– **الاختراعات والابتكارات والاستشارات التي أصبحت مهمة أساسية للجامعة ذات الطراز العالمي.**<br>– **تحديد مقدار دخل بحوث الجامعة الناتج عن الصناعة، مقارنة بعدد أعضاء الهيئة التدريسية في هذا المجال.**<br>– **مدى استعداد الشركات على الدفع مقابل البحوث، ومدى قدرة الجامعات على استقطاب التمويل في السوق التجاري التنافسي.** | **%2.5** |
| **النظرة الدولية** | **التنوع في الحرم الجامعي، ودرجة التعاون مع الجهات الدولية فيما يخص المشاريع البحثية، وقدرة الجامعة على جذب الطلاب من مختلف أنحاء العالم في المستويات الأولى والعليا من التعليم، ويتم قياسها من خلال مقارنة نسبة الطلاب الأجانب إلى المحليين.** | **%2.5** |
| | **امتلاك الجامعة لأفضل هيئة تدريس، حيث يتم قياس نسبة الأساتذة الأجانب إلى الأساتذة المحليين.** | **%2.5** |
| | **حساب إجمالي المنشورات البحثية الجامعية التي تملك – على الأقل– جائزة أو مكافآت دولية.** | **%2.5** |

## المحور الثاني: خبرات وتجارب بعض الدول في مجال التصنيفات العالمية للجامعات

مر تصنيف الجامعات على مستوى العالم بعدة مراحل عبر التاريخ، فاكتسب العديد من التطورات، واختلف من دولة لأخرى، وبالتالي اختلفت التجارب وتنوعت في مجال تصنيف الجامعات عالمياً، فكان من الضروري استعراض أبرز تلك التجارب؛ حتى يمكن معرفة مدى التطور الحادث في العصر الحاضر، ومن هذه التجارب:

### التجربة الأمريكية:

من أوائل الدول التي طبقت تجربة تصنيف الجامعات الولايات المتحدة الأمريكية عام (1983)؛ نظراً لازدياد عدد الجامعات فيها، ورغبة في مساعدة الطلاب وأولياء الأمور لاختيار الجامعة المناسبة، أو المعهد المناسب، حيث أعد بوب مورس Bob Morse أول تصنيف للجامعات، ونشره في صحيفة(U.S News & World Report) تحت عنوان Rating of Colleges ، وكان هدفه الرئيس هو توفير الكم المناسب من البيانات الصحيحة، وعمل المقارنة المناسبة لسوق العمل[40]، واستمرت هذه الصحيفة بإصدار تصنيف سنوي للجامعات والكليات الجامعية منذ ذلك التاريخ، وفي عام 2012 صنفت تلك الصحيفة (1600 ) كلية وجامعة في الولايات المتحدة. [41]

كذلك هناك تصنيف للجامعات البحثية في الولايات المتحدة The Top American Research Universitiesالتي يزيد إنفاقها في الأبحاث المدعومة من الحكومة الفيدرالية على 20 مليون دولار أمريكي، ويتولى إصدار هذا التصنيف برنامج لومباردي Lombardi Program [42]

ويوجز **راوهرجرز** [43] التسلسل الزمني لأنشطة تصنيف الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية في الجدول التالي:

جدول (4)

التسلسل الزمني لأنشطة تصنيف الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية

| السنة | النشـاط |
|---|---|
| 1890-1870 | نشر التقرير السنوي للبيانات الإحصائية لتصنيف المؤسسات التعليمية من قبل اللجنة الوطنية للتعليم. |
| 1910 | إنشاء رابطة الجامعات الأمريكية للتصنيف. |
| 1933-1910 | (جيمس كاتلي James Catelli) من أوائل علماء النفس الأمريكيين، وأستاذ في جامعة ولاية بنسلفانيا، ثم كولومبيا نشر في مجلة" رجال العلوم الأمريكيين" تصنيف المؤسسات على أساس عدد العلماء البارزين بالمؤسسة، ونسبة العلماء في المؤسسة إلى العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس. |
| 1957 | قام (تشيسلي مانلي Chesly Manly ) من ولاية شيكاغو بنشر(6) تصنيفات مختلفة: أفضل 10 جامعات، التعليم المختلط، كليات ومعاهد الرجال، كليات ومعاهد النساء، كليات القانون، كليات الهندسة. |
| 1959 | قام (هيوارد كانيستون Hayward Keniston ) من جامعة ولاية بنسلفانيا بنشر تصنيف أفضل 15 جامعة في عدد من التخصصات. |
| 1966 | قام (آلن كارتر Allan Cartter ) من المجلس الأمريكي للتعليم بنشر تقييم جودة الدراسات العليا في 106 مؤسسة جامعية. |
| 1975-1973 | قام (بلاو ومارغوليس Blau and Margulies ) بإجراء تصنيف للمدارس المهنية. |
| 1982 | قيام الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم (NCSC) بتقييم بحوث وبرامج الدكتوراه في الولايات المتحدة. |
| 1983 | بداية تصنيف الجامعات. |

## التجربة البريطانية:

بدأت التجربة البريطانية سنة 1993 عندما نشرت صحيفة Times أول قائمة تصنيفية للجامعات البريطانية، وتتولى حالياً هذه الصحيفة وملحقها الأسبوعي للتعليم العالي The Times Higher Education Supplement نشر هذه القوائم سنوياً[44]، كما تصدر صحف بريطانية أخرى مثل Financial Times Daily , Telegraph , Guardians تصنيفات أخرى للجامعات البريطانية، وتستقي جميع الصحف بياناتها من مصادر موثوقة، مثل: وكالة الإحصاء للتعليم العالي ( HESA )، ووكالات التمويل الوطنية، ووكالة ضمان النوعية (QAA). [45]

## التجربة الألمانية

وفي ألمانيا يوجد نحو (9000) برنامج لمنح الدرجات العلمية، وكانت مجلة دير شبيجل الألمانية Der Spiegel أول من بادرت بتصنيف الجامعات الألمانية سنة 1989 ، ثم ساهمت صحف أخرى خلال التسعينات في تصنيف مؤسسات التعليم العالي، واقتصر بعضها على التصنيف طبقاً لبرنامج معين، وقد بدأ مركز تطوير التعليم العالي The Center for Higher Education Development في تصنيف مؤسسات التعليم العالي بعد سنتين من التحضير، وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية لفحص الخدمات والسلع التي تدعى Stiftung Watest ، ومنذ عام 1999 أصبح تصنيف الجامعات ينشر بالتعاون مع مجلة دير شتيرن Der Stern الإخبارية الأسبوعية، حيث يقوم مركز تطوير التعليم العالي والمؤسسة الوطنية لفحص السلع والخدمات بالتصنيف، في حين تتولى مجلة Der Stern التسويق والتوزيع. (46)

## التجربة اليابانية

بلغ عدد الجامعات في اليابان بموجب إحصاء 2002 نحو 686 جامعة تمنح درجة البكالوريوس، من بينها 99 جامعة حكومية ، و 75 جامعة عامة محلية ، و 512 جامعة خاصة، وبلغ عدد طلاب الجامعات الذين يتلقون علومهم في الجامعات الخاصة 73.5% ، وبدأ تصنيف الجامعات في اليابان سنة 1994، وتقوم بهذه المهمة إحدى أبرز الصحف اليابانية وتدعى أشاهي شيمبون Asahi Shimbun. (47)

## التجربة الصينية

في عام 2003 قامت جامعة شنغهاي Shanghai Jiao Tong في الصين بإصدار أول تصنيف عالمي للجامعات يعرف اختصارا باسم " أروو (ARWU)، وقوبل هذا التصنيف بمتابعة ونقد من قبل الأكاديميين، ودفع الإقبال الإعلامي الكبير الذي حظى به من وسائل الإعلام مؤسسات أخرى إلى إصدار تصنيفات عامية مشابهة، ففي عام 2004 ظهر في بريطانيا تصنيف التايمز للتعليم العالي (Times Higher Education)، بالتعاون مع مؤسسة "كيو إس" (QS)، ثم انفصلتا في عام 2009؛ لتصدر كل منهما تصنيفا منفصلا لجامعات العالم، ثم ظهر التصنيف الأسباني" ويبومتركس " ( Webometrics) ، والذي يقيس أداء صفحات" الإنترنت" التابعة للجامعات من حيث شهرتها على الإنترنت، ومدى تمثيلها للنشاط الأكاديمي للجامعة. (48)

## المحور الثالث: أسس بناء تصنيف شنغهاي

في ظل سيطرة العولمة على التعليم، وخاصة التعليم العالي، ونظراً لاهتمام الطلاب بالدراسة خارج دولهم، وخاصة طلاب البلاد النامية، ومنها العربية، بحثاً عن أفضل الجامعات؛ أصبحت التصنيفات الدولية خير دليل لهم، يطمئنون من خلالها إلى صحة خيارهم، ويدفعون الأموال للالتحاق بتلك الجامعات، كما قدمت تلك التصنيفات أدلة حيادية للمقارنة المرجعية لصانعي القرار والمعنيين بالشأن الجامعي في البلاد الساعية لتقوية المنظومة الجامعية والعلمية، فضلاً عن كونها ميداناً للتنافس على الطلاب والمتميزين من أعضاء هيئة التدريس الجامعي.

وإذا كان لهذه التصنيفات أهداف تجارية اقتصادية فرضتها البيئة التي تحتكم فيها إلى السوق، إلا أنه من المؤكد لدى المعنيين بالشأن الجامعي أن التصنيف يتيح التعرف على الخيار الذي يقدم الفوائد الأكاديمية، والمادية مقترنة بالقدرة على اقتنائها. (49)

وبالنظر إلى تصنيف شنغهاي الصيني نجد أن بدايته كانت عبارة عن دراسة قام بها ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية للدراسات العليا بجامعة شنغهاي، بهدف معرفة مستوى التعليم العالي في الجامعات الصينية، من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي وما مستوى الجامعات الصينية مقارنة بجامعات العالم؟، وقد صدر أول تصنيف في يونيو 2003م، من خلال مشروع مشترك بين مركز الجامعات العالمية Center For class University ومعهد التعليم العالي بجامعة جيو تونج شنغهاي بالصين، وابتداء من العام 2009 أصبح هذا المؤشر تابعاً لمركز تصنيف شنغهاي للاستشارات Shanghai Ranking Consulting .

ويعد هذا التصنيف هو الأرقى والأصعب للجامعات العالمية، وهو أكثر التصنيفات انتشاراً وقبولاً في الأوساط الأكاديمية، إذ تقوم جامعة "شنغهاي جياو تونج" بإعلانه مرة واحدة كل عام، من خلال فحص 2000 جامعة على مستوى العالم من أصل قرابة 10000 جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة، ويتم فرز 1000 جامعة منها، وتصنيفها وفق مجموعة من المعايير المقننة، ثم تخضع مرة ثانية للمنافسة على مركز في أفضل 500 جامعة، وتنشر قائمة بأفضل 500 جامعة فقط في شهر سبتمبر(50)، حيث تنشر قائمة بأفضل 200 جامعة حسب خمس مجالات علمية، هي: العلوم الطبيعية والرياضيات، الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب، علوم الحياة والزراعة، الطب والصيدلة، العلوم الاجتماعية، وينشر أيضا قائمة بأفضل 200 جامعة حسب خمس موضوعات علمية، هي: الرياضيات، الكيمياء، الفيزياء، علوم الحاسب، الاقتصاد/ الأعمال، وينشر التصنيف قائمة بأفضل مائة جامعة، كل على حدة من المركز الأول وحتى المركز المائة، ثم يتم تصنيف باقي الجامعات في خمس فئات، الأولى: الجامعات في الفئة من 101-150، والثانية من 151-200، والثالثة من 201-300، والرابعة من 301-400، والخامسة من 401-500(51)، وقد بني تصنيف شنغهاي الصيني على مجموعة من الأسس النظرية، والتي تمثلت في:

## أولاً: المنهجية الحاكمة لتصنيف شنغهاي

اعتمد تصنيف شنغهاي على منهجية شبه ثابتة تحكمه، ويتبعها في عملية التقويم للجامعات على مستوى العالم، تمثلت في انتقاء اللجنة المكلفة بالتقويم للجامعة التي حصل أحد خريجيها على جائزة نوبل، أو ميدالية فيلدز للرياضيات، أو ينتمي إليها الباحثون الأكثر استشهاداً بهم في البحوث العلمية، كما يتم انتقاء الجامعات الكبرى في كل بلد بشرط أن تكون هذه الجامعات قد نشرت عدداً مهماً من المقالات التي أحصاها دليل النشر العلمي الموسع Science citation Index-Expanded (SCIE)، وفي دليل النشر للعلوم الاجتماعية Social Science Citation Index (SSCI) ، وبالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، فرغم أن المكلفين بهذا التصنيف قرروا منذ سنة 2004 عدم حساب مؤشر (N&S) الخاص بعدد المقالات المنشورة في مجالي الطبيعة والعلوم بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتحويل وزنه لباقي المؤشرات، ورغم قيامهم أيضا منذ عام 2005 بحساب مقالين اثنين في دليل النشر للعلوم الاجتماعية؛ فإن المؤسسات الأكاديمية المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية- بما في ذلك أشهر جامعات العالم في هذا المجال- تصنف عادة في مراتب متأخرة، مثل: مدرسة لندن للاقتصاد التي احتلت عام2007 المرتبة 151( ضمن لائحة من 151-إلى 200 )، وفي عام 2013 تقدمت نسبياً لتحتل المرتبة 101( ضمن لائحة من 101-إلى 151 )، كما تعد اللغة الإنجليزية هي لغة اللجنة الدولية المكلفة بهذا التصنيف، وهذا هو الذي يفسر لنا تقدم الجامعات التي تنتمي للبلدان الناطقة بالإنجليزية. (52)

وتصنف المؤسسات من خلال خمسة مجالات معرفية، هي: العلوم الطبيعية والرياضيات، والهندسة التكنولوجية وعلم الحاسوب، وعلوم الحياة والزراعة، والطب السريري والصيدلة، والعلوم الاجتماعية، أما الآداب والعلوم الإنسانية فلا يتم تصنيفها؛ بسبب الصعوبات التقنية في إيجاد مؤشرات مقارنة دولياً، وبيانات موثوق بها، كما لا يتم إدراج علم النفس والطب النفسي؛ بسبب تعدد التخصصات. (53)

## ثانياً: معايير تصنيف شنغهاي

اعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير رئيسة لقياس كفاءة الجامعة وجودتها، وهي(54):

1- **جودة التعليم**: ويقصد به خريجو الجامعة الحاصلون على جائزة نوبل، أو جوائز أخرى في مجالاتهم العلمية، كميدالية فيلدز للرياضيات، بوزن نسبي قدره 10%.

2- **جودة أعضاء هيئة التدريس**: ويقصد به أساتذة الجامعة الحاصلون على جائزة نوبل أو جوائز أخرى في مجالاتهم العلمية، كميدالية فيلدز للرياضيات، ومدى رجوع الآخرين لأبحاثهم (الاستشهاد بها) في أكثر من 21 موضوعاً محدداً، بوزن نسبي قدره 40%.

3- **مخرجات البحث العلمي**: ويقصد به المقالات العلمية، والأبحاث المنشورة في أفضل مجلات العلوم والطب، كمجلة الطبيعة Nature، ومجلة العلوم Science ، بوزن نسبي 20%، والمقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع SCIE، ودليل النشر للعلوم الاجتماعية SSCI ، بوزن نسبي20% ، فيصبح المجموع 40%.

4- **حجم الجامعة**: ويقصد به الأداء الأكاديمي، ونصيب الفرد منه، مقارنة بحجم الجامعة، بوزن نسبي قدره 10%.

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (5)

معايير تصنيف شنغهاي الصيني ARWU

| م | المعيار | المؤشرات | النسبة | الرمز |
|---|---|---|---|---|
| 1 | جودة التعليم (Alumni ) Educational Quality | عدد خريجي الجامعة الحاصلين على جوائز نوبل، والحاصلين على أوسمة دولية أخرى مشهورة، مثل: أوسمة فيلدز للرياضيات، وجائزة البنك المركزي السويسري. | 10% | Alumni |
| 2 | جودة أعضاء هيئة التدريس. Quality of Faculty | أعضاء هيئة التدريس الفائزون بجائزة نوبل، أو ميداليات عالمية، أو أوسمة فيلدز للرياضيات، أو جوائز أخرى مرموقة. | 20% | Award |
| | | استشهادات البحوث العلمية المنشورة من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعة التي تقاس بعدد مرات الاقتباس، أو عدد مرات الإشارة إلى أبحاث لاحقة Citation من قبل باحثين آخرين في 21 تخصصاً علمياً. | 20% | HiCi |
| 3 | جودة مخرجات البحث العلمي Quality of Scientific Research | الأبحاث المنشورة في مجلتي الطبيعة Nature والعلوم Science وفق آخر خمس سنوات تسبق التصنيف. | 20% | N&S |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الأبحاث الواردة في دليل النشر العلمي الموسع SCIE، ودليل النشر للعلوم الاجتماعيةٍ SSCI ، ودليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية، وفق السنة التي تسبق التصنيف. | 20% | PUB |
| 4 | الإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية. Institute Size | ويتم حساب مؤشر الإنجاز الأكاديمي من خلال الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في المعايير الثلاثة الأولى نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية في الجامعة، وإنفاق الجامعة على البحث العلمي، وإذا تعذر جمع المعلومات من الجامعة عن ذلك المؤشر يتم توزيع درجته على باقي المؤشرات . | 10% | PCP |

## ثالثاً: مؤشرات تصنيف شنغهاي

هناك مجموعة من المؤشرات تندرج تحت هذه المعايير، تتمثل في[55]:

1- **الخريجون Alumni** : ويقصد به خريجو الجامعة الحاصلون على البكالوريوس، أو الماجستير، أو الدكتوراه، ثم حازوا على جائزة نوبل، أو ميدالية فيلدز، وهذا المؤشر يتم تحديد معامله طبقاً للوقت الذي حصل فيه على تلك الدرجات، فكلما كان الحاصل على الدرجة في وقت قريب من وقت التصنيف كلما حصل على درجة أعلى، فمثلاً الحاصلون على تلك الدرجات في الفترة 2001 -2010 فقد حصلوا في تصنيف 2013 على نسبة 100%، ومن حصل على تلك الدرجات في الفترة 1991-2000 حصلوا على نسبة 90%، والحاصلون على درجات في الفترة 1981-1990 حصلوا على نسبة 80% ، وهكذا، ومن يحصل على أكثر من درجة من جهة معينة تحسب له مرة واحدة.

2- **الجائزة Award**: ويقصد بها مجموع أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز نوبل، وميداليات فيلدز في الرياضيات، ولكن بشرط أن يكون عضو هيئة التدريس مباشراً لعمله في المؤسسة وقت حصوله على الجائزة، ويتم قياس المعدلات طبقاً لفترات حصولهم على الجوائز، فقد منحت في تصنيف 2013 نسبة 100% للفائزين بالجوائز بعد 2011، ونسبة 90% للفائزين خلال فترة 2001-2010، ونسبة 80%

للفائزين بها خلال فترة 1991-2000، وهكذا، حتى نصل لفترة 1921 – 1930 بنسبة 10%، وإذا كان أحد الفائزين تابعاً لأكثر من مؤسسة؛ فإن كل مؤسسة تحصل على نسبة من المعدل طبقاً لعدد المؤسسات، وإذا كانت نوبل مشتركة وزعت المعدلات طبقاً لحصتهم من الجائزة.

3- **الباحثون الأكثر استشهاداً بهم في 21 تخصصاً علمياً HICI** : وتتمثل هذه التخصصات في: العلوم الزراعية، علم الأحياء والكيمياء الحيوية، الكيمياء، الطب السريري، علم الحاسوب، البيئة، الاقتصاد والأعمال، الهندسة، علم الأرض، علم المناعة، علوم المادة، الرياضات، علم الأحياء المجهرية( الجراثيم)، علم الأحياء الخلوي وعلم الوراثة، علم الأعصاب، علم العقاقير، الفيزياء، علم النبات والحيوان، علم النفس والطب النفسي، العلوم الاجتماعية( عام)، علوم الفضاء.

4- **المقالات المشهورة في مجلتي الطبيعة Nature، والعلوم Science** : ويقصد به مجموع المقالات المنشورة في هاتين المجلتين خلال الأربع سنوات الأخيرة، وتعطي نسبة 100% من المعدل المخصص للمؤشر للمؤسسة محل التقويم التي ينتمي إليها الكاتب المسؤول الأول عن الدراسة ( المرسل للدراسة Corresponding Author)، ونسبة 50% للكاتب الأول أو الكاتب الثاني إذا كان الكاتب الأول هو نفسه المسؤول عن الدراسة، 25% للذي يليه، 10% للمؤسسات التي ينتمي إليها باقي الكتّاب.

5- **المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية PUB :** ويقصد بها المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع SCIE ، وفي دليل النشر الخاص بالعلوم الاجتماعية SSCI في كل سنة، ويؤخذ في الاعتبار في هذا المؤشر صنف المقالات فقط، وعند حساب العدد الإجمالي من المقالات لكل مؤسسة يتم إعطاء معدل خاص( معامل 2) للمقالات الواردة في دليل النشر للعلوم الاجتماعية.

6- **نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة PCP**: وحتى يتم قياس هذا المؤشر يتم قسمة المعدلات التي يحصل عليها في المؤشرات الخمسة السابقة على معدل هيئة التدريس المتفرغة Full-time Academic Staff في المؤسسة، وإذا لم يتم الحصول على عدد هيئات التدريس لمؤسسات بلد ما؛ فيكتفى بالمؤشرات السابقة.

## المحور الرابع: موقع الجامعات المصرية من الجامعات العالمية وفقاً لتصنيف شنغهاي

يعد تصنيف شنغهاي من أشهر التصنيفات العالمية المستخدمة في هذا المجال، وتطبقه جامعة شنغهاي التي أنشئت عام 1949، وتقع في مدينة شنغهاي الصينية المشهورة؛ كونها أكبر مركز تجاري وصناعي في الصين، وتضم هذه الجامعة 34 كلية تعطي درجة البكالوريوس، و22 كلية من الدرجة الثانية، يدرس فيها أكثر من 1100 من باحثي الماجستير والدكتوراه، وأكثر من 6000 طالب في الدراسة الجامعية الأولية، وأكثر من 1000 من طلاب التدريس المهني، وما يقرب من 1400 طالب أجنبي من مختلف دول العالم[56].

ولتقدير الفجوة بين الجامعات الصينية وبين الجامعات العالمية قام معهد التعليم العالي بجامعة شنغهاي جياو تونج Institute of Higher Education, Shanghai Jiao Tong University بترتيب جامعات العالم طبقاً للأداء الأكاديمي والبحثي لتلك الجامعات، وبناء على طلب المهتمين من دول العالم بهذا الموضوع؛ قرر المعهد نشر هذا الترتيب على شبكة المعلومات الدولية باسم الترتيب الأكاديمي لجامعات العالم ( Academic Ranking of World Universities (ARWU سنوياً منذ عام 2003، وقد عرض هذه النتائج العديد من المنظمات، والوكالات الحكومية، ووسائل الإعلام المشهورة في العالم[57]، واكتسب هذا التصنيف شهرة وسمعة عالمية منذ أن تبنته وقامت بنشر نتائجه بعض المجلات العالمية، مثل مجلة الإيكونوميست البريطانية بشكل دوري[58].

وبالنظر إلى ترتيب الجامعات العالمية وفقاً لتصنيف شنغهاي الأخير 2015م **لاحظ الباحث** من خلال الجدول التالي ما يلي:

جدول ( 6 )

ترتيب الجامعات وفقاً للمناطق على مستوى العالم[59]

| المنطقة | أفضل 20 | أفضل 100 | أفضل 200 | أفضل 300 | أفضل 400 | أفضل 500 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أمريكا | **16** | **55** | **86** | **121** | 150 | 176 |
| أوروبا | **4** | **35** | **80** | **122** | 158 | 205 |
| آسيا / المحيط الهادئ | — | **10** | **34** | **55** | 90 | 114 |
| أفريقيا | — | — | — | **2** | 2 | 5 |
| الحساب الإجمالي | **20** | **100** | **200** | **300** | **400** | **500** |

جدول ( 7 )

عدد الجامعات المصنفة عالمياً طبقاً لكل دولة على مستوى العالم[60]

| م | أفضل 500 | أفضل 400 | أفضل 300 | أفضل 200 | أفضل 100 | أفضل 20 | البلد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 146 | 125 | 102 | 78 | 51 | 16 | الولايات المتحدة |
| 2 | 37 | 33 | 28 | 21 | 9 | 3 | المملكة المتحدة |
| 3 | 7 | 7 | 7 | 6 | 4 | 1 | سويسرا |
| 4 | 39 | 28 | 21 | 13 | 4 | — | ألمانيا |
| 5 | 22 | 18 | 15 | 8 | 4 | — | فرنسا |
| 6 | 20 | 19 | 11 | 8 | 4 | — | أستراليا |
| 7 | 12 | 12 | 10 | 8 | 4 | — | هولندا |
| 8 | 18 | 12 | 9 | 7 | 4 | — | اليابان |
| 9 | 20 | 18 | 16 | 6 | 4 | — | كندا |
| 10 | 11 | 10 | 7 | 5 | 3 | — | السويد |
| 11 | 7 | 7 | 6 | 4 | 2 | — | بلجيكا |
| 12 | 6 | 4 | 4 | 4 | 2 | — | إسرائيل |
| 13 | 5 | 5 | 4 | 3 | 2 | — | الدنمارك |
| 14 | 3 | 3 | 3 | 2 | 1 | — | النرويج |
| 15 | 6 | 3 | 1 | 1 | 1 | — | فنلندا |
| 16 | 2 | 2 | 1 | 1 | 1 | — | روسيا |
| 17 | 44 | 37 | 19 | 10 | — | — | الصين |
| 18 | 20 | 10 | 8 | 5 | — | — | إيطاليا |
| 19 | 4 | 3 | 2 | 2 | — | — | العربية السعودية |
| 20 | 2 | 2 | 2 | 2 | — | — | سنغافورة |
| 21 | 13 | 8 | 5 | 1 | — | — | إسبانيا |
| 22 | 12 | 8 | 5 | 1 | — | — | كوريا الجنوبية |
| 23 | 6 | 3 | 3 | 1 | — | — | النمسا |
| 24 | 6 | 4 | 1 | 1 | — | — | البرازيل |
| 25 | 3 | 2 | 1 | 1 | — | — | ايرلندا |
| 26 | 1 | 1 | 1 | 1 | — | — | الأرجنتين |
| 27 | 4 | 2 | 2 | — | — | — | جنوب أفريقيا |
| 28 | 2 | 2 | 2 | — | — | — | نيوزيلندا |
| 29 | 3 | 2 | 1 | — | — | — | البرتغال |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 30 | 2 | 1 | 1 | — | — | — | ايران |
| 31 | 1 | 1 | 1 | — | — | — | تشيكي |
| 32 | 1 | 1 | 1 | — | — | — | المكسيك |
| 33 | 2 | 2 | — | — | — | — | بولندا |
| 34 | 2 | 1 | — | — | — | — | شيلي |
| 35 | 2 | 1 | — | — | — | — | يونان |
| 36 | 2 | 1 | — | — | — | — | ماليزيا |
| 37 | 1 | 1 | — | — | — | — | الهند |
| 38 | 1 | 1 | — | — | — | — | صربيا |
| 39 | 2 | — | — | — | — | — | هنغاريا |
| 40 | 1 | — | — | — | — | — | مصر |
| 41 | 1 | — | — | — | — | — | سلوفينيا |
| 42 | 1 | — | — | — | — | — | تركيا |
| 43 | 500 | 400 | 300 | 200 | 100 | 20 | الحساب الإجمالي |

- **من خلال تحليل الجداول السابقة** (5، 6 ، 7) وتفحص قائمة تصنيف شنغهاي الأكاديمي لعام (2015) **لاحظ الباحث** أن التفوق كان –كالعادة – للجامعات الأمريكية؛ حيث اشتملت قائمة أفضل 500 جامعة في العالم على (146 ) جامعة أمريكية، تتقدمها هارفرد Harvard University (أفضل جامعات العالم للسنة الثالثة عشرة على التوالي)،وجامعة ستانفورد Stanford University ، ثم معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا(Massachusetts Institute of Technology (MIT ، ثم جامعة كاليفورنيا – بريكلي University of California, Berkeley .

كما **لاحظ الباحث** أن أفضل أربعمائة جامعة على مستوى العالم جاء منها"**125** " أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولو تحدثنا عن أفضل ثلاثمائة جامعة لوجدنا(102) منها أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولو تحدثنا عن أفضل مائتي جامعة لوجدنا(78) منها أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية، تحدثنا عن أفضل (100) مائة جامعة على مستوى العالم لوجدنا (55) خمسة وخمسين جامعة منها في الولايات المتحدة الأمريكية، ولو تحدثنا عن أفضل (20) عشرين جامعة على مستوى العالم لوجدنا (16) ستة عشرة منها في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **ولاحظ الباحث أن الجامعات الأوروبية** احتلت مراتب متقدمة خلال هذا العام، حيث كان نصيبها"205"جامعة من بين أفضل 500 جامعة على مستوى العالم، منها:
  - "37" جامعة من بريطانيا تتقدمها جامعة كامبردج University of Cambridge **في المرتبة الخامسة، و جامعة** أكسفورد University of Oxford في المرتبة العاشرة، وكلية لندن الجامعيةUniversity College London في المرتبة الثامنة عشرة، والكلية

التطبيقية للعلوم والطب والتكنولوجيا ,The Imperial College of Science Technology and Medicine في المرتبة الثالثة والعشرين.

- "22" جامعة من فرنسا، أفضلها جامعتا (باريس6 Curie University - Paris 6 ، وباريس 11 University of Paris Sud (Paris 11) اللتان جاءتا في المرتبتين: (36 و41 على التوالي)،و جامعة Ecole Normale Superieure - Paris في المرتبة (72)، وجامعة University of Strasbourg في المرتبة (87).
- "39" جامعة من ألمانيا، تتقدمها جامعة Heidelberg University في المرتبة (46)، ثم جامعة ميونيخ التقنية Technical University Munich في المرتبة (51)، وجامعة University Munich في المرتبة (52)، ثم جامعةGhent University في المرتبة (71).
- "12" جامعة من هولندا بقيادة جامعات: (أوترخت Utrecht University، و University of Groningen، وليدنLeiden University اللاتي جاءت في المراتب: (56 و 75 ، 82)على التوالي.
- "7" جامعات من سويسرا، أفضلها معهد زيوريخ الاتحادي للتكنولوجيا Swiss Federal Institute of Technology Zurich الذي احتل المرتبة 20 .
- "20" جامعة من إيطاليا، و"11"جامعة من السويد ، و"5" جامعات من الدانمارك ، و"13" جامعة من إسبانيا، و "3" جامعات من أيرلندا، و"7" جامعات من بلجيكا، و"3" جامعات من النرويج، و"6" جامعات من فنلندا، و جامعتان من روسيا، و"6" جامعات من النمسا، و"3" جامعات من البرتغال، وجامعتان من بولندا، وجامعة واحدة من كل من: التشيك، واليونان، وصربيا، وسلوفينيا، و تركيا.

- وفي **منطقة أمريكا الجنوبية والشمالية لاحظ الباحث** أن قائمة الـ 500 جامعة اشتملت على (20) جامعة من كندا ، و(6) جامعات من البرازيل، وجامعتان في شيلي، وجامعة واحدة في كل من : الأرجنتين، والمكسيك.

- **أما بالنسبة لجامعات جنوب آسيا والباسفيكي والشرق الأقصى والشرق الأوسط، فلاحظ الباحث** أن قائمة الـ 500 جامعة اشتملت على (18) جامعة من اليابان، تتقدمها جامعة طوكيو The University of Tokyo في المركز 21 ، وجامعة كيوتو Kyoto University في المركز 26 ، و (44) جامعة من الصين، تتقدمها جامعة فودان Fudan University ، وجامعة شنغهاي Shanghai Jiao Tong University في المرتبة (151–200)، وجامعة بيكنج Peking University في المرتبة (401–500)، و(12) جامعة من كوريا الجنوبية، تتقدمهم جامعة Seoul National University في المرتبة (101–150)، ثم جامعة Korea Advanced Institute of Science and Technology في المرتبة (201–300) ، وجامعتان من سنغافورة، و (20 ) جامعة من أستراليا، و (6) جامعات في إسرائيل ،

و(4) جامعات في جنوب أفريقيا. وجامعتان في كل من ماليزيا، وإيران، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وجامعة واحدة في الهند.

**ولاحظ الباحث** أن الجامعات الأمريكية كان لها نصيب الأسد من المراكز المتقدمة لتصنيف شنغهاي، ثم تلاها الجامعات الأوربية، ثم جامعات جنوب آسيا والباسفيكي والشرق الأقصى والشرق الأوسط، وهذا الترتيب جاء متلازماً مع الحالة الاقتصادية والثقافية لتلك المناطق والدول، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بالتقدم الثقافي والاقتصادي الناتج عن التقدم العلمي الهائل على مستوى العالم، كما أن أوربا أيضاً تأتي في مرتبة تالية للولايات المتحدة الأمريكية من حيث التقدم الاقتصادي والعلمي، ثم باقي المناطق.

أي أن ترتيب هذه الجامعات لم يأت من فراغ، بل جاء في ضوء التقدم والتنمية الشاملة في تلك الدول، فانعكس ذلك على مستوى التعليم، وخاصة الجامعات؛ لأن التعليم العالي والبحث العلمي هو أساس النهضة والتقدم في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا ما يجب أن تركز عليه الحكومة المصرية إذا أرادت حدوث نهضة وتنمية شاملة ومستدامة، وإلا سنظل كما نحن في نفس المستوى العلمي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، دون حراك يذكر.

- **وفي المنطقة العربية لاحظ الباحث** أن قائمة الـ 500 جامعة شملت (5) جامعات عربية فقط، منهم أربعة في المملكة العربية السعودية، تتقدمهم جامعة الملك سعود في الترتيب (151-200 )،وجامعة الملك عبد العزيز في الترتيب(201-300)، تليها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الترتيب (301-400 )، ثم جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا في الترتيب (401-500)، وجامعة القاهرة في ترتيب متأخر (401-500 ).

- **كما لاحظ الباحث** أن نصيب الجامعات العربية من تصنيف شنغهاي جاء مخيباً للآمال، فكان نصيب الجامعات العربية ضئيلاً، وكذلك الجامعات المصرية أقل من ذلك بكثير، ويتضح ذلك من خلال نتائج الجدول التالي:

جدول (8)

موقع الجامعات العربية والمصرية في تصنيف شنغهاي من العام 2003 وحتى 2015[61]

| م | البلد | الجامعة | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مصر | القاهرة | – | – | – | **500 –401** | **510 – 403** | **–** | **–** | **–** | **500 –401** | **500 –401** | **500 –401** | **500 –401** | **500 –401** | |
| 2 | السعودية | الملك سعود | – | – | – | **–** | **–** | **–** | **501 –402** | **400– 301** | **300– 201** | **300– 201** | **200 – 151** | **200 – 151** | **200 – 151** | |
| 3 | السعودية | الملك فهد للبترول والمعادن | – | – | – | **–** | **–** | **–** | | **500 –401** | **400– 301** | **400– 301** | **400– 301** | **500 –401** | **500 –401** | |
| 4 | السعودية | الملك عبدالعزيز | – | – | – | **–** | **–** | **–** | **–** | **–** | **–** | **400– 301** | **300– 201** | **200 – 151** | **200 – 151** | |
| 5 | السعودية | الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا | – | – | – | **–** | **–** | **–** | **–** | **–** | **–** | **–** | **500 –401** | **500 –401** | **400– 301** | |

- **لاحظ الباحث** من تحليل جدول (8) أن التقرير الصادر من معهد التعليم العالي بجامعة (جياو شنغهاي ) الصينية عن تصنيف الجامعات عالمياً في أعوام (2005-2004-2003- 2008) لم يحتوِ على أية جامعة عربية، وفي عام (2006- و2007) شمل جامعة عربية واحدة هي جامعة القاهرة، في مستوى متأخر في الترتيب في الفئة ( 500-401)، وكان السبب الرئيس في ظهورها هو حصول عدد من خريجيها على جوائز عالمية، مثل جائزة( نوبل)، ولم تشمل قائمة(2008) أية جامعة عربية، وهذا يعد تراجعاً كبيرا لتلك الجامعات، فمن المفترض أن هذه الجامعات قد طورت من عناصرها التعليمية والبحثية،، ومن المفترض أن تنحو نحو العالمية، بدليل أن جامعة القاهرة حجزت لنفسها مقعداً في تصنيف 2006،2007، وإن كان ترتيباً متأخراً.

فكان من الطبيعي أن تتقدم جامعة القاهرة إلى الأمام، وتحسن من ترتيبها، لكن الذي حدث هو عكس ذلك، فلوحظ تراجعها، حيث لم تدخل التصنيف أعوام: 2008، و2009، 2010، ليس ذلك فحسب،

بل لم نجد أية جامعة عربية تدخل هذا التصنيف، حتى جاء عام (2009) وتضمن تصنيف شنغهاي جامعة عربية واحدة هي جامعة الملك سعود في المرتبة 402-501 عالمياً، وهي أيضا مرتبة متأخرة.

**ولاحظ الباحث** أنه في عام 2010 دخل التصنيف جامعتان عربيتان، جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ولكن من دولة واحدة، هي المملكة العربية السعودية، ثم استمر الدخول العربي إلى تصنيف شنغهاي ولكن في نطاق ضيق جدا للجامعات العربية والمصرية، حيث اقتصرت تقريباً على ما يقارب خمس جامعات عربية فقط حتى الآن، ففي عام2011 عادت جامعة القاهرة مرة أخرى إلى التصنيف، وكان هو نفس الترتيب الذي لم تنتقل منه حتى آخر تصنيف 2015م.

وهذا يدل على أن خطط التطوير في الجامعات المصرية ربما لم تحظ باهتمام كبير من الحكومة، وربما يرجع ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت وتمر بها مصر حتى وقتنا الحالي، وأيضا جاءت جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في عام 2011 في ترتيب متقدم عما كان عليه الجامعتان في السابق؛ مما يدل على أن هاتين الجامعتين قد وضعتا خططاً طموحة للنهوض والوصول إلى العالمية؛ فانتقلت جامعة الملك سعود من المرتبة 301-400 عام 2010 إلى المرتبة 201- 300 عامي 2011، و2012، حتى وصلت هذه الجامعة إلى المرتبة 151-200 وظلت ثابتة على هذ الترتيب خلال أعوام (2013)، ( 2014)، ( 2015).

وانتقلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من المرتبة 401-500 عام 2010 إلى المرتبة 301-400 أعوام 2011، 2012، 2013، ثم تراجعت مرة أخرى إلى المرتبة 401-500 أعوام (2013)، ( 2014)، ( 2015) وظلت ثابتة على هذا الترتيب.

أما جامعة الملك عبد العزيز فلم تدخل السباق إلا في عام 2012، ولكنها سارت بخطى ثابتة، حيث انتقلت كل عام من مرتبة إلى مرتبة أعلى، واستقرت على ذلك ، ففي بداية دخولها لتصنيف شنغهاي عام 2012 حصلت على المرتبة 301-400، ثم في عام 2013 تقدمت إلى المرتبة 201-300، ثم في العام 2014 تقدمت إلى مرتبة أعلى وهي 151-200، وظلت على ذلك الترتيب في عام 2015؛ مما يدل على أنها تسير وفق خطة محددة للنهوض والارتقاء.

**وأيضا لاحظ الباحث** أن جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا دخلت ذلك التصنيف، وحصدت مراتب متقدمة، حيث حظيت بالمرتبة 401-500 في عامي 2014، 2015، ثم تقدمت إلى مرتبة اعلى عام 2015، **وربما يرجع ذلك** إلى ما تحظى به هذه الجامعة من دعم كبير خاصة أثناء وجود الملك عبدالله بن عبدالعزيز؛ مما حدا بها للوصول إلى تلك المرتبة في وقت قليل جداً.

## المحور الخامس: أسباب تأخر مستوى الجامعات المصرية عن تصنيف شنغهاي

هناك عدة أسباب ربما تكون مسؤولة عن تأخر مستوى معظم الجامعات المصرية، وبالتالي غيابها عن اللحاق بركب الجامعات العالمية، ومن هذه الأسباب:

### 1- انخفاض جودة التعليم

فالتعليم الجامعي المصري يعاني من تأخر مستوى الجودة، سواء في المدخلات، أو العمليات، أو المخرجات، ومن مظاهر هذا التدني: غلبة الطابع النمطي على الجامعات المصرية، من حيث تشابه الكليات المتناظرة في أقسامها العلمية وبرامجها التعليمية، وتزايد نسبة خريجي التخصصات الإنسانية عن التخصصات الطبيعية والتطبيقية، واعتماد المؤسسات التعليمية الحكومية على التمويل الحكومي فقط، وغياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة لدور التعليم العالي في مستقبل التنمية، واستثمار الموارد، وعدم وجود نظام محدد لمعايير تقويم الأداء الجامعي، وضعف ملاءمة أعداد الطلاب المقبولين مع الموارد المتاحة؛ نتيجة تزايد أعداد الطلاب؛ بسبب تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، بالإضافة إلى تخلف قطاع المكتبات، والمعامل والتجهيزات، واهتراء البنية التحتية في الجامعات المصرية، والانشغال بالطرق والتقنيات التقليدية في العملية التعليمية، وغلبة نمطية البرامج والمناهج وطرق التدريس وإدارة المؤسسات، وتقليدية أعمال الاختبارات التي تقيس درجة الحفظ فقط؛ مما أدى إلى ضعف ارتباط الطالب بالأستاذ؛ الأمر الذي أثر بشكل واضح على مستوى جودة التعليم الجامعي، وضعف مواكبة الجامعات المصرية لمتطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار؛ نتيجة انخفاض كفاءتها، وهبوط مستوى خريجيها، فزادت البطالة، ولم تعد الحكومة قادرة على استيعاب كل الخريجين. (62)

**ويمكن تحديد مجموعة من مظاهر انخفاض جودة التعليم الجامعي المصري على النحو التالي:**

ا- عدم وجود فلسفة تربوية واضحة المعالم للتعليم الجامعي، وهذا ما نجده في قانون تنظيم الجامعات رقم"49" لسنة 1972م. (63)

ب- اتسام السياسة التعليمية في معظم الدول العربية ومنها مصر بالضبابية، وعدم الوضوح، وغياب المنطق العلمي السليم؛ مما أدى إلى تخبط الآراء والسياسات المتبعة، وبالتالي تدهور مخرجات العمية التعليمية. (64)

ج- من أهم الإشكاليات التي تواجهها الجامعات المصرية زيادة الرقابة المفروضة على الجامعات؛ والتي تؤثر بالسلب على استقلال الجامعات، فالجامعات المصرية تخضع للعديد من الأجهزة الرقابية دون تنسيق بين أدوار هذه الأجهزة، وهذا كله أدى إلى إضعاف قدرة الجامعات على اتخاذ أي قرارات متعلقة بها، والافتقار للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، مثلها مثل باقي الجامعات المصرية.

د- يعاني التعليم الجامعي المصري من ضعف التمويل، فقد أشار تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011م إلى أن وضع التعليم في سلم أولويات الإنفاق العام للحكومة قد تراجع. [65]

هـ- رغم أن توفر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس يعد من أهم متطلبات التنافسية بين الجامعات إلا أن الوضع التشريعي في قانون تنظيم الجامعات يحد من هذه الحرية الأكاديمية. [66]

و- ضعف إكساب الخريجين المهارات الضرورية؛ حتى تنمي قدرتهم التنافسية للعمل في الأسواق العالمية والمحلية، فتشير الإحصاءات إلى أن 46.5% من طلاب الجامعة لم يكتسبوا مهارات اللغة الأجنبية، وأن 70% منهم لم يتمكنوا من مهارات الحاسب الآلي، وأن 81.5% لم يتعلموا مهارات استخدام شبكة المعلومات[67]، وهذه المهارات من المهارات الضرورية للدخول في التصنيفات العالمية.

## 2- ضعف منظومة البحث العلمي

تعاني منظومة البحث العلمي في الجامعات المصرية انخفاضاً كبيراً في المستوى، من حيث الإمكانات المادية والبشرية؛ مما أدى إلى انخفاض جودتها، ومن مظاهر هذا الانخفاض: ضعف العلاقة بين البحوث النظرية وتطبيقاتها، وضعف الموازنات الخاصة بالبحث العلمي، وقلة الحوافز أو وسائل التشجيع لاختيار أفضل البحوث، بالإضافة إلى هجرة أساتذة الجامعات المصرية للبحث عن فرص أفضل في الجامعات العربية، والأوربية، والأمريكية؛ للحصول على عائد مجز، فقد قدمت مصر وحدها في السنوات الأخيرة نحو 60% من العلميين العرب والمهندسين في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن 54% من الطلاب العرب الذي يدرسون في الخارج لا يعودون، وأن 34% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا من العرب، بالإضافة إلى انخفاض فرص الحصول على بعثات خارجية لأعضاء هيئة التدريس؛ لتنمية قدراتهم العلمية.

وكذلك يعد النشر العلمي من أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع الجامعات المصرية؛ بسبب ما يعانيه الباحث العلمي في مصر من البحث عن مجلات علمية محكمة عالمياً في مختلف التخصصات ينشر فيها أبحاثه، كما أن مصادر المعرفة المختلفة كالمكتبات، وقلة الدوريات العلمية المتخصصة حديثة الصدور تمثل عائقاً كبيراً أمام الباحثين، وعدم ارتباط الموضوعات البحثية المطروحة على الباحثين بخطط تنمية المجتمع، وضعف الوعي بأهمية البحث العلمي وجدواه في الاقتصاد الوطني، وضعف العلاقة بين مراكز البحث العلمي وبين المؤسسات الإنتاجية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة البحوث العلمية المشتركة مع مؤسسات علمية دولية [68].

**ولذلك لوحظ** قلة عدد براءات الاختراع العربية المسجلة عالمياً، فلم تتجاوز 475 براءة اختراع ما بين عامي 2005 و2009 رغم أن عدد سكان الوطن العربي يقارب 330 مليون نسمة، أي أن هناك براءة اختراع لكل 694 ألف عربي، بينما بلغت في ماليزيا وحدها 566 براءة اختراع التي يبلغ عدد سكانها 26 مليون نسمة، أي أن هناك براءة اختراع لكل 46 ألف ماليزي، أي أن معدل الإبداع في ماليزيا يزيد 15 مرة عن معدل الإبداع في الدول العربية مجتمعة[69].

ليس ذلك فحسب، بل لوحظ أيضا قلة عدد براءات الاختراع الممنوحة للمصريين مقارنة بعدد براءات الاختراع الممنوحة للأجانب، ففي عام 2011م كان عدد براءات الاختراع الممنوحة للمصريين "61" براءة اختراع، في حين كان عدد البراءات الممنوحة للأجانب 423 براءة اختراع. (70)

وعلى صعيد عدد الباحثين لكل مليون نسمة، يوجد في مصر 650 باحثاً لكل مليون نسمة، بينما في كوريا الجنوبية يوجد حوالي 4600 باحث لكل مليون نسمة، أي ثمانية أضعاف المعدل المصري، كما لوحظ أن ترتيب الجامعات بناء على الأبحاث المنشورة في الدوريات المفهرسة عالمياً في مجموعة (SCOPUS- ELESEVIER) يظهر أنه من بين 2124 جامعة ومركز أبحاث موزعة على جميع أنحاء العالم، لا يوجد سوى 23 جامعة عربية فقط، أي 1% ، منها 11 جامعة في مصر، و4 في السعودية، وجامعتان في كل من الأردن، والإمارات، وواحدة في كل من الكويت، ولبنان، وسلطنة عمان، والسودان، وغاب عن هذه اللائحة جامعات عربية عريقة ذات قدرات بحثية وبشرية عالية، مثل: سوريا، والمغرب، والجزائر، وتونس، والعراق، بينما يوجد في إسرائيل وحدها 16 مؤسسة جامعية أو بحثية في الألف الأولى لجامعات العالم، في مقابل (5) خمس مؤسسات جامعية عربية لكل الدول العربية مجتمعة. (71)

ورغم الأهمية الواضحة للبحث العلمي في حياة المجتمعات بشتى أنواعها؛ إلا أن البحث العلمي يواجه معوقات ومشكلات كبيرة تقلل من تأثيره على تلك المجتمعات، وبالتالي لا يزال متواضعا في المجالين: النظري، والتطبيقي، ويحتل آخر سلم أولويات الجامعات، "فبينما تشكل الأعباء الوظيفية للبحث العلمي في الدول المتقدمة 33% من مجموع أعباء عضو هيئة التدريس؛ نجد أن أنشطة البحث العلمي التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية لا تشكل في أحسن الأحوال أكثر من 5% من مجموع أعبائه الوظيفية، كما أن البحث العلمي في الجامعات العربية موجه، وفي أغلب الأحيان لأغراض الترقية الأكاديمية، ونادرا ما يوجه لمعالجة قضايا المجتمع ومشكلاته".(72)

كما لوحظ ضعف الإنتاجية العلمية للجامعات المصرية كماً وكيفاً، فالإنتاجية العلمية للباحث سنوياً في الدول المتقدمة " 1.5 %" بحثاً للباحث، وفي العالم العربي "0.2%" بحثاً للباحث، كما أنه لم تحصل أي من المجلات العلمية العربية على تصنيف " Impact Factor " أي عامل التأثير العالمي.، كما بينت الدراسات أن انخفاض الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة يرجع في بعض جوانبه إلى ضعف الاتصالات العلمية بأنواعه المختلفة. (73)

كما افتقرت الجامعات المصرية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات، وإنشاء المراكز البحثية اللازمة، وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية، فالإنفاق على البحث العلمي مرتبط بوجهات النظر في الوزارات المختلفة، فمن الممكن أن توضع خطة للبحث العلمي في وزارة معينة وبمجرد تغيير الوزارة تصبح الخطة كأن لم تكن، وهو ما يظهره عدم وجود خطط استراتيجية في مجالات الحياة كافة، فكثيراً ما يتوقف البحث في مجال معين عند تغير الأشخاص؛ لمجرد أن هذا المجال من البحث لا يروق لهم، أو هو في نظرهم غير مجدٍ، أو في خارج الاهتمام للأشخاص الجدد، أو لمجرد أنه كان محط اهتمام سلفهم من الأشخاص أيضاً، وهي نكبة كبرى يعاني

منها البحث العلمي، فارتباط البحث والتطوير بالأشخاص وليس بسياسات استراتيجية وخطط استراتيجية كما يحدث في الغرب من أسوأ المعوقات التي قد ترجع بالبحث العلمي إلى نقطة الصفر مع كل تغيير في الأشخاص، ليس هذا فقط، بل بلغ ما أنفقته الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي ما يقدر بنحو 0.2%من الناتج القومي الإجمالي، في حين بلغ ما تنفقه إسرائيل ما يوازي 3.6% من الموازنة الحكومية[74].

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ان البحث العلمي لم يحظ باهتمام يذكر من الحكومة المصرية، بل جاء الاهتمام به في نهاية سلم أولويات الدولة، وبالتالي كانت النتيجة المنطقية هي استمرار الجامعات المصرية على ماهي عليه نتيجة قلة اهتمام السياسيين وقيادات الدولة بالتعليم، وخاصة البحث العلمي، وهذا يعني أن إحداث نقلة حضارية في مصر من خلال التعليم، وخاصة الجامعات، والبحث العلمي رهن بالقرار السياسي للدولة، إن أرادت النهوض فليس أمامها إلا التعليم والبحث العلمي، فهما العاملان الرئيسان في تحقيق ذلك.

### 3-اختيار القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس وفق معايير غير واضحة

اتصفت شروط ومتطلبات شغل الوظائف القادية بإدارة الجامعات المصرية بالعمومية، وعدم الدقة، وبالتالي غياب الأسس العلمية عند اختيار المناصب القيادية الجامعية، كرؤساء الأقسام، والعمداء، ونواب رئيس الجامعة، كما غاب التوصيف الدقيق للوظائف القيادية، وضعف المهارات الإدارية والتسويقية لدى تلك القيادات الجامعية، والقصور في تطبيق الأساليب التكنولوجية في الإدارة الجامعية في جميع فروعها، بالإضافة إلى ضعف البرامج التدريبية لتنمية القدرات القيادية، بل وقلتها، ومقاومة النظام الإداري للتحديث والتغيير[75]، وعدم كفاية النظم المتبعة في إعداد واختيار القيادات؛ لأنه يتم بموجب قرارات سيادية وسياسية، دون اختيار حر من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وإعطاء الأولوية في التعيين أثناء الاختيار لعامل الأقدمية، كما لم يتوافر في الجامعات المصرية أي نظام لتقييم القيادات، وتأثر النمط الإداري بالجامعة بالنمط العام للإدارة بالمجتمع، حيث تنحو بالعمل الإداري نحو الروتين والشكلية والتطبيق الحرفي للوائح والقوانين. [76]

كذلك انخفاض عدم التفرغ لديهم، وتراجع دور القيم الجامعية، والمعايير الأخلاقية، من حيث تأثيرها على أداء أعضاء هيئة التدريس، والمنظومة التعليمية، وعدم التفرغ التام لكثير من أعضاء هيئة التدريس للعملية التعليمية والبحثية؛ نتيجة قيام هيئات التدريس بأعمال إضافية؛ مما يؤثر على الوقت والجهد الذي يمكن تخصيصه للعملية التعليمية والبحثية، واقتصار معظم الجامعات في اختيار أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على أساس الاختيار من داخل الجامعة بدلاً من أسلوب الاختيار من الجامعات الأخرى، والانصراف عن الإعلان المفتوح عن الوظائف الشاغرة إلا في حدود ضيقة جداً. [77]

## 4-هجرة العقول المصرية المتميزة إلى الخارج

تعاني مصر من هجرة العقول العلمية المتميزة إلى الدول الغربية، وخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكندا، ولا يفضل نحو 45% من الطلاب الدارسين في الخارج العودة إلى وطنهم[78]،وهذه العقول تتميز بكونها نادرة الاختصاص، وذات مهارات متميزة، الأمر الذي لا يؤثر فقط على جودة التعليم الجامعي، بل يؤثر سلبا على تراكم المعرفة، وتحقيق التنمية.

## 5-ضعف مستوى الدوريات العربية المحكمة مقارنة بمثيلاتها الأجنبية:

فالدوريات العلمية المحكمة أو المتخصصة التي تنشرها الكليات ومراكز البحوث الجامعية العربية والمصرية تعاني من مشاكل متعددة في شكلها التقليدي، خاصة الجانب التمويلي، ورغم مبادرة بعض الجامعات بنشر أعداد من هذه الدوريات رقمياً على شبكة الإنترنت إلا أن هذا المجهود لا يقارن بحجم العدد الكلي للدوريات المحكمة العربية( ما يقارب 3000 دورية)، كما أن إتاحة قاعدة معلومات للرسائل والأطروحات الجامعية تمثل مشكلة أخرى خاصة في ضوء ما يتعلق بالقوانين المنظمة لعملية النشر والملكية الفكرية، والحقوق الموزعة بين الباحث، والمشرف، والجامعة، كما تعاني معظم الدول العربية من ضعف شديد؛ سواء في إصدارات الدوريات العلمية، أو الحصول على الأجنبية منها، وخاصة الدوريات العلمية المحكمة، وجدير بالذكر أن عدد الأبحاث الصادرة من مصر والمنشورة في الدوريات الدولية بلغ(900) بحث خلال عام(2008) مقابل(441) بحثا خلال عام 2007. [79]

## 6- تحديات النشر الإلكتروني

يعد النشر الإلكتروني من العوامل الأكثر أهمية في التقييم، إلا أن الجامعات المصرية تعاني العديد من التحديات الخاصة بالنشر الإلكتروني، منها[80]:

- **الفجوة الهائلة** بين حجم الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني للمعلومات العربية، فما هو متاح في شكل إلكتروني لا يمكن مقارنته بما تختزنه المكتبة العربية من مؤلفات ومعارف.

- **المحتوى الأكاديمي والعلمي**، فالدوريات العلمية المحكمة أو المتخصصة التي تنشرها الكليات ومراكز البحوث تعاني من مشاكل متعددة في شكلها التقليدي، وعلى الرغم من مبادرة بعض الجامعات العربية بنشر أعداد من هذه المجلات رقميا من خلال شبكة الإنترنت؛ إلا أن هذا المجهود لا يقارن بحجم العدد الكلي للدوريات العربية المحكمة ( في حدود 3000 دورية)، على جانب آخر تمثل إشكالية إتاحة قاعدة معلومات للرسائل والأطروحات الجامعية مشكلة أخرى خاصة فيما يتعلق بالقوانين المنظمة لعملية النشر والملكية الفكرية، والحقوق الموزعة بين الباحث، والمشرف، والجامعة.

- **محرك البحث العربي**، توجد محاولات لتشغيل محرك بحث عربي قوي يجاري ما هو متاح في لغات أخرى كالإنجليزية، والفرنسية، والصينية، ولكن لم تنجح في ذلك حتى الآن.

## 7-ضبابية الخطط المستقبلية للتعليم الجامعي:

فقد لوحظ أن التعليم الجامعي المصري لم يتقدم خطوات ملموسة للأمام، حيث لم تطبق معايير الجودة في كثير من الجامعات المصرية، بل طبقت في بعض منها، رغم أن إدخال تجربة تطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية المصرية بدأت منذ فترة ليست قليلة، حيث بدأت في فترة التسعينات، وهي مدة كبيرة وكافية لإظهار نتائجها، إلا أن الواقع يشهد بأن التجربة لم يكن لها تأثير كبير على خطط تطوير الجامعات المصرية، فلم يتم اعتماد إلا عدد قليل من الكليات، كما لم يلحظ تغيير كبير في المنتج النهائي لها، وهو الطالب، كما أن الخطط الموضوعة لم يظهر لها تأثير يذكر عبر الفترات الزمنية التي من المفترض أن تكون قد طبقت خلالها.

## 8- طبيعة التصنيف ومؤشراته:

فهي لا تصلح لجميع الجامعات؛ نظراً لاعتماد التصنيفات على اللغة الإنجليزية بصفة أساسية، الأمر الذي أفقد الكثير من الجامعات المصرية إمكانية نشر إنتاجها العلمي، ليس فقط مجرد النشر، بل أيضا عدم إدخال الإنتاج المكتوب باللغة العربية في التصنيف، وبالتالي حرمت الجامعات المصرية من معظم إنتاجها الذي يمكن أن يساعد على إدخال الجامعات في المنافسة العالمية للجامعات، طبقاً لمعايير تصنيف شنغهاي، وخير دليل على ذلك هو استمداد هذا التصنيف لمخرجاته الإحصائية من "قاعدة بيانات طومسون رويترز" الخاصة بالنشر العلمي للبحوث الصادرة باللغة الإنجليزية؛ مما يدعو إلى ضرورة تصحيح هذا الاختلال، من خلال وضع معاملات خاصة بالجامعات غير الأنجلوفونية؛ كإعطاء وزن خاص للمقالات العلمية التي تنشر بغير اللغة الأم.

## المحور السادس: رؤية نقدية لتصنيف شنغهاي

هناك مجموعة من الإيجابيات حظي واتسم بها تصنيف شنغهاي، ويمكن إجمالها فيما يلي:

**الإيجابيات**

إذا كانت هناك بعض الانتقادات قد وجهت لتصنيف شنغهاي من خلال عرض بعض السلبيات؛ فإن هذا أمر طبيعي مثله مثل أي عمل بشري يشوبه بعض الأخطاء، ولكن استمرار تطويره يقلل من تلك السلبيات خلال النسخ الجديدة التي تصدر منه، وهذا هو ما أدى إلى اتسامه بعدد من الإيجابيات، منها:

1- أن تصنيف شنغهاي حظي باهتمام عالمي كبير؛ لأن كثيراً من المتخصصين يرون أنه تصنيف اتسم بكثير من الحيادية والإنصاف والمصداقية والشفافية مقارنةً بالتصنيفات الأخرى المعتمدة في تصنيف جامعات العالم من خلال المعايير المستخدمة، وخاصة بعد أن أظهر تفوق أداء جامعات تايوان على الجامعات الصينية، وحصول جامعة شنغهاي التي تصدر التصنيف على موقع متأخر في قائمة ترتيب الجامعات، ولا تتضمن القائمة أياً من الجامعات الصينية في المائة الأولى منها. (81)

2- أنه أكثر التصنيفات التزاماً باتباع المنهجية نفسها كل الوقت، ومسهما بذلك في الاستقرار النسبي للجامعات. (82)

3- أنه صادر من مركز أبحاث علمي تابع لجامعة معترف بها أكاديمياً، والهدف من هذا التصنيف ليس تجارياً كما هو الحال في بعض التصنيفات، بل هو إدراكٌ للفجوة بين الجامعات الصينية والجامعات العالمية الأخرى، إضافة إلى أن معايير التصنيف الصيني هي أشمل للأداء الأكاديمي من المعايير الأخرى.

4- أن قوة تصنيف شنغهاي تكمن في ابتعاده عن التبعية لأي سلطة حكومية، فهو ينشر من مؤسسة غير حكومية تابعة لجامعة جياو تونج شنغهاي، والحكومة الصينية لا تتدخل فيه بأي شكل من الأشكال، والذي يعتبر بعداً أساسياً يعتمد عليه في الحكم على مصداقية التصنيف.

5- يعد هذا التصنيف من أكثر التصنيفات أهمية بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، والجامعات، والمسؤولين فيها في السعي نحو تحقيق مركز متقدم في هذا التصنيف. (83)

6- إن معظم الجامعات على مستوى العالم تطمح إلى الرقي؛ حتى تحصل على ترتيب متقدم طبقاً لتصنيف شنغهاي؛ لأنه صار تصنيفاً عالمياً يؤخذ به من مختلف المهتمين بالتعليم العالي، كالطلاب، وأولياء الأمور، والمؤسسات الباحثة عن خريجين ذوي مستوى متميز.

## السلبيات

وعلى الرغم مما حظي واتسم به تصنيف شنغهاي من إيجابيات إلا أنه قد وجه إليه بعض الانتقادات من قبل المختصين، وهذا أمر طبيعي مثله مثل أي عمل بشري يشوبه بعض الأخطاء، ولكن استمرار تطويره يقلل من تلك السلبيات خلال النسخ الجديدة التي تصدر منه، هذا ويمكن إجمال بعض الانتقادات التي وجهت له فيما يلي:

1- تأثر صناع القرار وقيادات الجامعات التي جعلت مؤشرات التصنيف أهدافاً رئيسة للجامعات، والتركيز على جودة البحث أكثر من جودة التدريس؛ مما أفقد بعض الجامعات التركيز على رسالتها الأساسية في التدريس وخدمة المجتمع، وقد وصف "ديل Dill" التصنيف بأنه لعبة، وأنه لا يراعي الفروق بين التخصصات، حيث تستفيد منه التخصصات التطبيقية الطبية الحيوية، والعلوم التجريبية أكثر من غيرها، بل إن أكبر مضار لعبة التصنيف هي عملية تحديد الترتيب للجامعات، حيث لا تعلم معظم الجامعات كيف تستخدم البيانات الخام التي يقدمونها للمصنفين في صنع التصنيفات. (84)

2- أن هذا التصنيف لا يأخذ في اعتباره رؤية ورسالة المؤسسة الجامعية، وأهدافها الاستراتيجية، وبالتالي لا يصح التقييم بناء على معايير عامة لا تنظر إلى خصوصية المؤسسة. (85)

3- أن اعتماد جائزة نوبل مقياساً يسبب مشكلة؛ حيث لا يمكن – في كثير من الأحيان- تحديد الجامعة التي تستفيد من كون أحد خريجيها أو باحثيها حاصلاً على جائزة نوبل، ويتساءل الباحثون عن سبب عدم إعطاء اعتبار لبراءات الاختراع، ورسائل الدكتوراه المنشورة من قبل القائمين على تصنيف شنغهاي، بالإضافة إلى الاعتماد بشكل كبير بنسبة 30% على الإنجازات الفردية (الخريجين 10%، وأعضاء هيئة التدريس 20%) الذين نالوا جوائز نوبل، وأوسمة فيلدز. (86)

4- أن اللغة الإنجليزية هي لغة اللجنة الدولية المكلفة بتصنيف شنغهاي، وهذا يفسر لنا رجحان كفة الجامعات التي تنتمي إلى البلاد الناطقة بالإنجليزية في هذا التصنيف وغيره، وبالتالي لا يمكن تقويم كل جامعات العالم، ولا يمكن تقويم كل أنواع الدراسات، ففي بعض المجالات مثل الدراسات الحقوقية؛ فإن الأبحاث التي تنشر فيها تكون عادة بلغة الدولة المحلية، كما أنه في مجال العلوم الإنسانية لا يزال نشر الأبحاث العلمية يتم بشكل أساسي عن طريق الكتب، أو رسائل الدكتوراه، وهو الأمر الذي لا يقوم تصنيف شنغهاي بقياسه، وخير

دليل على ذلك هو استمداد هذا التصنيف لمخرجاته الإحصائية من "قاعدة بيانات طومسون رويترز" الخاصة بالنشر العلمي للبحوث الصادرة باللغة الإنجليزية؛ مما يدعو إلى ضرورة تصحيح هذا الاختلال، من خلال وضع معاملات خاصة بالجامعات غير الأنجلوفونية؛ كإعطاء وزن خاص للمقالات العلمية التي تنشر بغير اللغة الأم. (87)

5- أن هذا التصنيف وغيره من التصنيفات الأخرى لازالت قاصرة عن القياس الكمي لجودة التعليم وأثره، ليس ذلك فحسب، بل إن هناك تحيزاً واضحاً نحو العلوم الصلبة، مثل: العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، التي تستحوذ على معظم المقالات، والاستشهادات، والتمويل البحثي. (88)

6- أن معايير التقييم في هذا التصنيف هي معايير انتقائية من طرف جامعة شنغهاي المكلفة بهذا التصنيف، وهذه المعايير الانتقائية تختلف من هيئة تصنيفية لأخرى، ولا توجد معايير ثابتة ومتفق عليها دولياً لكل الهيئات التصنيفية، وإن كان أكثر التصنيفات استقراراً هو تصنيف شنغهاي، بالإضافة إلى التفاوت في الأوزان النسبية المقترحة لكل معيار، كما توجد بعض جوانب الجودة المهمة لا تؤخذ بعين الاعتبار، ولا يمكن قياسها بالأرقام والأوزان. (89)

7- يعتمد تصنيف شنغهاي على سمعة وشهرة المؤسسات الجامعية، وبالتالي فإن هذا الإجراء فيه نوع من التحيز إلى المؤسسات الجامعية العريقة، والتي كونت عراقتها عبر عقود من الزمن، وهذا يمنع المؤسسات الناشئة ذات الجودة العالية من الظهور في جدول التصنيف. (90)

8- يحتسب تصنيف شنغهاي الجوائز منذ عام 1911، وبالتالي فإنه لا يعبر عن الجودة الأكاديمية للجامعات؛ لأن استخدام الفائزين في السنوات الماضية كمقياس لجودة الفترة الحالية أمر مشكوك فيه. (91)

9- من تحليل هذا التصنيف يمكن الوصول إلى أن معظم المؤشرات أرقام مطلقة، وبالتالي يفضل التصنيف الأكاديمي الحجم الكبير للجامعات، ولكن يثار تساؤل : هل كل ما هو كبير أفضل من الصغير؟ لا توجد إجابة حاسمة، ومع ذلك إذا تم أخذ الحجم على أساس كل عضو هيئة تدريس فسيصبح التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم أقل تحيزا للحجم، كما أن لنتائج تصنيف (ARWU) قيود موروثة، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الوظائف الأخرى في الجامعات مثل: التعليم والخدمات المقدمة للمجتمع المحلي، إلى جانب أن التصنيف لايعكس بشكل جيد تنوع الجامعات ،وسمات التخصصات، والحجم. (92)

10- التشكك في نتائج تصنيف شنغهاي، حيث أجريت دراسات عديدة لاختبار مدى مصداقيته، أبرزها دراسة راضوان فلوريان Razvan V. Florian عام 2007، ونشرت في مجلة سينتومتريكس Scientometrics، حيث قام الباحث بجمع البيانات الخام التي اعتمد عليها تصنيف شنغهاي، واستخدم نفس منهجية التقويم التي اتبعها التصنيف، ولكنه لم يصل إلى نفس النتائج التي أعلنها شنغهاي، وهو ما أدى إلى خسارة تصنيف شنغهاي لجزء أساسي من سمعته الأكاديمية، وتعاظم الشكوك حوله. (93)

## مقترحات تحسين تصنيف شنغهاي

أشار هيكس Hix إلى أنه توجد العديد من الطرق لترتيب الجامعات؛ ولا توجد طريقة خالية من العيوب، ولكن أفضل الطرق لابد أن تتضمن ثلاثة عناصر رئيسة، هي: أن يتم الترتيب على نطاق عالمي Global Scale، وليس على مستوى قطر واحد، وأن تستخدم مقاييس موضوعية للمخرجات البحثية Research outputs، كالنشر في الدوريات العلمية، ولا يعتمد على التقويمات الذاتية للأقران، وانخفاض تكلفة تحديث تلك الترتيبات وبياناتها، كالسماح بالتحديث الآلي لبياناتها. (94)

ولكن يمكن في الوقت نفسه تقديم بعض المقترحات لتحسين تصنيف شنغهاي الصيني، وتحديث نظمه لكل من المصنفين، ومؤسسات التعليم العالي، والمستفيدين، وذلك من خلال: (95)

1. توفير الشفافية، والارتباط، والصدق في مقارنة البيانات.
2. أن تعكس نظمه الجوانب المتعددة لنظم الجامعات، مثل: رسالة الجامعة ، والحجم، والموقع، وغيرها.
3. أن يتمركز التصنيف حول المستفيد Customer-centered، وتلبية احتياجاته المختلفة.
4. أن تعكس مواصفات المنطقة من لغة، وثقافة.
5. أن يكَوّن نظماً تعتمد على التخصص بشكل يعكس الفروق بين التخصصات.
6. إمكانية دمج أنظمة قياس الفعالية المؤسسية، مثل: مقاييس قياس ضمان الجودة Quality Assurance التي وضعتها وكالات الجودة، ومقاييس المساءلة Accountability التي وضعتها الحكومات، مع مقاييس نظم تصنيف المؤسسات التي وضعتها- أساساً- وسائل الإعلام، مع تخطي صعوبة اختلاف مؤشرات وبيانات كل منها.
7. أن تقاس الفعالية المؤسسية من عدة زوايا.
8. أن يساعد في تحسين الأداء المؤسسي في الوقت نفسه الذي تقدم فيه المعلومات الكافية للمستفيدين.

## المحور السابع: تصور مقترح لتحسين مستوى ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي

تعد عملية تطوير الجامعات المصرية من أهم الموضوعات التي لابد أن تحظى باهتمام الحكومة المصرية، وخاصة وزارة التعليم العالي، بحيث يتم تذليل كل العقبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق ذلك، ولكن لكي يتم تحقيق ذلك فلابد من التخطيط بشكل علمي لهذا، ويتضح ذلك من خلال التصور المقترح التالي، الذي يسير وفق إطارين، الإطار الأول: مجموعة من السياسات توجه أي عمل مستقبلي في هذا الاتجاه، والإطار الثاني: يتمثل في طرح مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها تنفيذ تلك المحاولات التطويرية.

### أولاً: السياسات الحاكمة للتحسين

لكي تلحق الجامعات المصرية بركب الجامعات العالمية فلابد من تبني مجموعة من السياسات الحاكمة الموجهة للتحسين والتطوير؛ للعمل بها مستقبلاً في أي تحسين للجامعات المصرية، بحيث تتمكن في النهاية من الحصول على مرتبة متقدمة بين جامعات العالم؛ مما يمكنها من الدخول في تلك التصنيفات العالمية، **وتتمثل هذه السياسات في:** [96]

#### 1- بناء استراتيجية واضحة

لابد من وضع استراتيجية طويلة المدى لتحقيق تقدم في هذا الاتجاه، خلال الفترة القادمة من خلال خطة تطويرية على مدى 10 – 20 سنة، فجامعة بكين بالصين وضعت خطة على مرحلتين، امتدت المرحلة الأولى من عام 1994 إلى عام 2000، وخصصت لوضع أسس هذا المشروع، وامتدت المرحلة الثانية من عام 2010 حتى 2020 ، وخصصت للحصول على مركز متقدم في التصنيف العالمي لجامعات النخب العالمية، وهذا يتطلب ضرورة وجود فلسفة واضحة المعالم للتعليم الجامعي، وقيادة جامعية فعالة تمتلك رؤية استراتيجية، وخطة طموحة؛ للنهوض بالجامعة التي يتولى قيادتها إلى مستويات عالمية متميزة، كما يتطلب أيضا امتلاك تلك القيادة الجامعية القوة والقدرة على تنفيذ تلك الاستراتيجية الطموحة، وأن يكون بجانبه من يساعده في ذلك من مساعدين ومستشارين؛ لديهم الفهم الكامل لتلك الاستراتيجية، بالإضافة إلى الاستقلال الإداري والمالي للجامعات. [97]

#### 2- إسهامات واضحة للدولة

لابد أن تحمل الدولة على عاتقها مهمة إنشاء جامعات متميزة، وتمدها بكافة الإمكانات البشرية والمادية؛ لأن الجامعات الحكومية هي المنوط بها الاهتمام بشكل كبير بالبحث العلمي بغض النظر عن الأرباح، أو العائد المباشر من ذلك، ويمكن أن تقوم الدولة بإنشاء جامعات ذات طراز عالمي من خلال تطوير عدد قليل من الجامعات القائمة التي تمتلك القدرة على التميز، أو تشجيع بعض المؤسسات الجامعية القائمة على الاندماج والتحول إلى جامعة ذات طراز جديد، أو ان تنشئ منذ البداية جامعات ذات طراز عالمي في ضوء المعايير التي وضعتها التصنيفات العالمية للجامعات[98]، وبالتالي يمكن تبني صيغ غير تقليدية للتعليم الجامعي؛ مما يؤدي إلى دخول الجامعات المصرية حلبة

المنافسة، مثل: الجامعة الافتراضية، والجامعة المنتجة، والجامعة الاستثمارية، وجامعة البحث، وغيرها من الجامعات المتميزة. (99)

### 3- التمويل المناسب

يعد التمويل من أهم مدخلات البحث العلمي، بل هو العنصر الأساسي في أي رؤية للارتقاء بمستوى البحث العلمي، وخاصة التخصصات الدقيقة التي تحتاج بنية تحتية، وتجهيزات ذات مستوى متقدم، وبالتالي يحتاج إلى نفقات كبيرة، لهذا نلاحظ أن 76% من الإنفاق العالمي على البحث والتنمية تحظى به الدول المتقدمة، فالولايات المتحدة الأمريكية تحظى بـ 37% من هذا الإنفاق، و23.2% من نصيب الاتحاد الأوربي، و10.9% من نصيب اليابان، أما في دول منظمة المؤتمر الإسلامي مثلاً فيبلغ ما ينفق على البحث العلمي والتنمية 2.1% من إجمالي الإنفاق العالمي، وتنفق مجموعة الدول النامية 8.8% (100)، وفي البلاد العربية لا تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي 0.2% من الناتج العربي الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنةً بالمعدل العالمي البالغ 2.28%، ولا يصل للحد الأدنى في الدول الأقل دخلاً الذي هو 0.73%، وإن كان هناك بعض الدول العربية الخليجية قد رصدت خلال السنوات الأخيرة ميزانيات ضخمة للارتقاء بالبحث العلمي، كالسعودية، وقطر، والإمارات. (101)

وتشير بعض الإحصاءات إلى أن القطاع الخاص في الدول العربية لا يسهم بأكثر من 10% فقط من نفقات البحث العلمي والتطوير التقني، أما 90% الباقية فتقع على عاتق القطاع الحكومي، وهي في الوقت ذاته عرضة للهدر بسبب ما عرف عن إدارة الحكومات من الترهل الإداري، وسيطرة الإجراءات البيروقراطية(102)،في حين نجد أن القطاع الخاص يتحمل ما يزيد عن 60% من مجموع الإنفاق الوطني على أنشطة البحث العلمي والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الاتحاد الأوروبي يصل إلى 70% ، و80% في كل من اليابان وكوريا الجنوبية. (103)

وبالتالي فإن توفر موارد مالية كافية تساعد المؤسسات الجامعية على استقطاب المزيد من الأساتذة الكبار والباحثين، وإحداث نوع من المنافسة بين الجامعات حتى داخل البلد الواحد، كما هو الحال في جامعات النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما الجامعات الخاصة التي تعطي راتباً للأستاذ أكثر من 30% من معدل ما تدفعه الجامعات الحكومية؛ لهذا لوحظ أن هذه الجامعات الأمريكية كان لها نصيب الأسد من تصنيف شنغهاي، ففي عام 2013م تصدرت الجامعات الأمريكية الخاصة تصنيف شنغهاي، ففي القائمة الأولى التي تضم أفضل عشر جامعات، كان منها ثمان جامعات خاصة، واثنتان حكوميتان، وتنتميان إلى ولاية كاليفورنيا. (104)

وبالتالي يمكن توفير بعض الموارد المالية من خلال:

1- إنشاء مراكز لتسويق الخدمات الجامعية تدر دخلاً على الجامعة؛ مما يمكنها من تطوير برامجها بشكل فعال.

2- تشجيع إسهامات رجال الأعمال في مجال التعليم الجامعي.

3- عقد شراكات بين مؤسسات التعليم العالي وبين مؤسسات القطاع الخاص.

4- تطبيق فكرة الجامعة المنتجة.

5- إجراء بعض البحوث لصالح الهيئات والشركات والمؤسسات الإنتاجية.

6- إنشاء مكاتب استشارية داخل كليات الجامعة؛ لتقديم استشارات مدفوعة الثمن للقطاعات المختلفة بالمجتمع.

### 4- انخراط التعليم العالي في السياق العالمي

أصبحت سيطرة العولمة بشكل متسارع على معظم مجالات الحياة أمراً واضحاً، وصار للتعليم العالي نصيب من ذلك، ومما يدل على ذلك التسارع أن أكثر من 3.3 مليون طالب يدرسون خارج مجتمعاتهم، وحتى يمكن الاستحواذ على قدر من هؤلاء الطلاب فلابد أن تمتلك جامعات ذات طراز عالمي ، وهذا يتطلب ضرورة حرص الدولة على التدخل في ذلك ، من خلال إتاحة الفرصة لإنشاء مثل تلك الجامعات، وبتوفير ما تحتاجه من إمكانات مادية وبشرية لجذب واستقطاب الأساتذة والباحثين الأجانب، حيث صار العالم الآن يعتمد بشكل رئيس على المعرفة واقتصادها، وهذا هو الموجود في الجامعات ذات الترتيب العالمي طبقاً لتصنيف شنغهاي، مثل: جامعة هارفارد، وكامبردج، وأكسفورد، وغيرهم، كما أن من مظاهر انخراط التعليم العالي في السياق العالمي أيضا النشر العلمي المشترك بين الباحثين في أكثر من دولة، وهذا موجود في الجامعات المصرية، ولكن بشكل ضعيف. (105)

وفي ضوء العلاقة الطردية بين تدويل التعليم العالي وبين الدخول في منافسة التصنيفات الدولية، وتحقيق السمعة العالمية، صار مطلوباً من الجامعات المصرية إضفاء البعد الدولي على السياسات والبرامج والعمليات؛ لكي تكون ذات طبيعة عالمية، وذلك من خلال افتتاح فروع لها في البلدان الأخرى، وتقديم برامج جيدة ذات مستوى عالمي، مثل: برامج التوأمة، وبرامج الامتياز، والدرجات المزدوجة، وعليها أن تحرص على جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين، وأن تهتم بابتعاث طلابها لتلقي العلم في البلدان الأخرى، وتوفر لطلاب الدراسات العليا البعثات العلمية. (106)

### 5- التأهيل العلمي المناسب للباحثين

حتى تنهض الجامعات المصرية فلابد من الاهتمام بإعداد وتأهيل الباحثين للوصول إلى مرتبة متقدمة في البحث العلمي، من خلال: اطلاع الباحث على المستجدات في البحث العلمي؛ مما يؤدي إلى تنميته ذاتياً، ومحاولة تشجيع العقول المصرية المهاجرة للعودة إلى وطنهم، وبالتالي جامعاتهم، مع توفير الإمكانات المطلوبة لهم لتنفيذ أفكارهم الإبداعية في وطنهم، والعمل على استقطاب الأساتذة والباحثين المتميزين من مختلف أنحاء العالم للإفادة من خبراتهم، والإفادة من جميع التخصصات العلمية والأدبية على حد سواء، بالإضافة إلى الاهتمام بإكساب الباحثين المهارات اللغوية اللازمة للبحث العلمي، وهي اللغة الإنجليزية؛ لأنها لغة البحث العلمي عالمياً، وأداة للتواصل العلمي. (107)

### 6- تفعيل التصنيفات الوطنية والقومية

حتى يمكن الارتقاء بمستوى الجامعات المصرية فلابد من وضع مجموعة من المعايير الموضوعية المحلية لتصنيف تلك الجامعات، ثم معايير على المستوى العربي، والمستوى القاري أيضا، مثلما وضعت معايير على مستوى منظمة العالم الإسلامي، فأنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر، كما أنشئ مركز أنقرة للأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب، وهو يتولى التصنيف الأكاديمي لجامعات الدول الإسلامية، ومن ثم يمكن من خلال ذلك إعادة النظر في خطط تلك الجامعات، وتحسين مستوى مخرجاتها العلمية، وبالتالي الارتقاء بمستوى الجامعات المصرية للحاق بمستوى الجامعات العالمية، وبذلك يمكنها الدخول في تلك التصنيفات العالمية المتقدمة، من خلال خلق روح التنافس بين تلك الجامعات سواء الجامعات الحكومية، أو الجامعات الخاصة، وخاصة تصنيف شنغهاي الصيني، ولكن لا يكفي مجرد إنشاء هذه الهيئات، بل لابد من تفعيلها بشكل واضح ومؤثر، بحيث تكون مهمتها تجهيز وإعداد الجامعات المصرية للدخول في التصنيفات العالمية، وخاصة تصنيف شنغهاي، ويمكن لهذه المعايير أن تراعي عدة عناصر مكونة للمنظومة التعليمية بالجامعات، بحيث يمكن للمعايير التي يمكن اقتراحها أن تغطي كل هذه العناصر، وذلك مثل: الموقع الإلكتروني، الهيئة التدريسية، المخرجات التعليمية، التجهيزات التعليمية، حجم الجامعة ومنشآتها، عدد الطلاب الأجانب الملتحقين، عدد أعضاء هيئة التدريس الأجانب الموجودين في الجامعة، وغيرها من المعايير الأخرى التي يمكن اشتقاقها من معايير التصنيفات العالمية، بحيث تكون كنموذج مصغر لتلك التصنيفات العالمية، وتكون الجامعات قد أتقنتها، وتصبح قادرة على تنفيذ بنودها؛ مما يجعلها جاهزة ومؤهلة للحاق بركب التصنيفات العالمية بسهولة، ودقة متناهية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مستوى العملية التعليمية. (108)

**ثانياً: آليات التطوير**

في ضوء السياسات السابقة التي ذكرت يمكن الوصول بالجامعات المصرية إلى مصاف الجامعات العالمية من خلال الأخذ بمجموعة من الآليات، منها: (109)

**1- وضع استراتيجية واضحة بحيث يكون هدفها هو سعي الجامعات المصرية إلى تحقيق التميز والمنافسة العالمية بين الجامعات على مستوى العالم من خلال:** (110)

- زيادة وعي المسؤولين بالجامعات المصرية حول أهمية هذه التصنيفات، وفوائدها لتطوير الجامعة.
- دعم العديد من المشاريع لرفع مستوى أداء الجامعات، كتدريب أعضاء هيئة التدريس.
- العمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة في الجامعات والمقدمة منها للمجتمع.
- العمل على نشر ثقافة العالمية بين العاملين في الجامعات بكافة مستوياتها، وجعلها هدفاً استراتيجياً لتحقيق الريادة العالمية.
- تعزيز مبدأ المنافسة الإيجابية بين الجامعات في إطار محدد، و ذلك بالتأكيد على الجودة والاعتماد الأكاديمي، **وهذا يتطلب:** (111)
  - العمل على التطوير المستمر في مؤسسات التعليم العالي.
  - التأكيد على أهمية استقلال الجامعات علمياً ومالياً وإدارياً.

- تشجيع المنافسة والتطوير بين مؤسسات التعليم العالي من خلال تأكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي، **وذلك باتباع ما يلي:**
  - تقويم الأداء الأكاديمي في مختلف القطاعات.
  - العمل على رفع كفاءة الأداء الأكاديمي؛ للارتقاء بمستوى الطلاب أكاديمياً.
  - العمل على إيجاد نظام موحد لقياس الأداء الأكاديمي.
  - تكوين ثقافة تنظيمية، وتحديد المسؤوليات بطرق موحدة.
  - مشاركة جميع العاملين في المؤسسة التعليمة.
  - استخدام الأساليب الملائمة للتحكم في عمليات الجودة.

**2- الارتقاء بمستوى جودة العملية التعليمية، وذلك من خلال:** [112]

- تطوير سياسات الجامعة بما يساعد في تحسين وضعها التنافسي.
- تشكيل هيئة مستقلة لتصنيف الجامعات المصرية بالتعاون مع الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم.
- إصدار تصنيف خاص بالجامعات العربية تابع لاتحاد الجامعات العربية، بهدف معرفة مستوى جودة كل جامعة؛ حتى يمكن النهوض بها للمستوى العالمي.
- تجهيز الجامعات وإعدادها طبقاً لمعايير ومؤشرات التصنيفات العالمية، وخاصة تصنيف شنغهاي.
- مراجعة سياسات القبول بحيث تكون في ضوء أسس تنافسية عادلة بين الطلاب.
- اقتراح آليات تساعد في اختيار الطالب للتخصص طبقاً لقدراته.
- الالتزام بجودة العملية التعليمية من حيث نسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة في الجامعة.
- جذب الطلاب الوافدين للدراسة في الجامعات المصرية، من خلال أساليب جديدة يتم التوصل إليها.
- الاهتمام باكتشاف الطلاب الموهوبين، والعناية الملائمة لهم.
- الاهتمام بالبرامج الأكاديمية في جميع المجالات الأساسية، وهي: العلوم الطبيعية، والهندسة، والتقنية، والعلوم الحيوية والطبيعية، والآداب والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والإدارية.
- إكساب الطلاب مهارات وأساليب البحث العلمي، وتشجيعهم على الاشتراك في المشروعات البحثية.
- العمل على تنوع التخصصات الأكاديمية بالجامعات المصرية.
- التغلب على جوانب القصور الإدارية والتعليمية في الجامعات المصرية.

- ربط الجامعة، وأقسام الكليات، وعدد الخريجين بمتطلبات سوق العمل، بإكسابهم المهارات الضرورية لذلك؛ بحيث تنمي قدرتهم التنافسية للعمل في الأسواق العالمية والمحلية.
- الاهتمام بتأهيل الخريجين لسوق العمل، وتعزيز وتنمية طاقاتهم الإبداعية والابتكارية، وإمكاناتهم التحليلية، والقدرات اللغوية التي يمتلكونها، وسلوكياتهم الوظيفية. (113)
- تفعيل دور مكاتب الخريجين في كليات الجامعة؛ للتواصل مع الخريجين، ومتابعة أدائهم من خلال قاعدة البيانات.

3- **زيادة حجم منشورات الجامعة على الإنترنت**، وهذا يتطلب ما يلي: (114)

- الاهتمام بمكتبات كليات الجامعة، من خلال تحديث قواعد البيانات فيها، وتوفير أفضل المصادر والمراجع.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاشتراك في نشر بحوثهم في أكبر عدد من الدوريات والمجلات العلمية، سواء المصرية، أو العربية، أو الأجنبية في التخصصات المختلفة.
- تشجيع وتحفيز الباحث على رفع بحوثه العلمية على موقع الجامعة، ونشرها من خلال التنسيق مع مجلات عالمية.
- الاهتمام بالترجمة الدقيقة والمراجعة المستمرة للبوابة الإلكترونية للجامعة، من خلال تشكيل لجنة تكون مهمتها الأساسية هي التحديث المستمر لتلك البوابة.

**4- إنشاء وحدات للتعاون البحثي مع مؤسسات خارجية، وهذا يتطلب:** (115)

- ضمان استقلالية الجامعات المصرية في اتخاذ القرارات العلمية والأكاديمية؛ لتشجيع الإبداع.
- فتح مجالات التعاون مع هيئات ومؤسسات جامعية ذات تصنيف متميز.
- توقيع شراكات وبروتوكولات تعاون أكاديمية مع جامعات عالمية في المشروعات والبحوث، والإفادة من بيوت الخبرة العالمية.
- فتح قنوات لتبادل الأساتذة مع جامعات ذات تصنيف عالمي في التخصصات المتنوعة، والتعاون مع أفضل الأساتذة الدوليين.
- تشجيع التعاون مع العلماء والباحثين المصريين المبرزين المهاجرين خارج مصر، والذين يحظون بمكانة عالمية مرموقة، وتحفيزهم على: إما العودة للوطن للمشاركة في النهوض بالجامعات والمؤسسات البحثية والعلمية، وإما فتح قنوات علمية معهم يقدمون من خلالها خدمات تعليمية وبحثية للطلاب والجامعات المصرية.

**5- تطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات والمراكز البحثية، وهذا يتطلب:** (116)

- بناء منظومة متكاملة للبحث العلمي بالجامعات المصرية، يتم تطبيقها مرحلياً بدعم مادي ومعنوي مناسب من الحكومة المصرية.
- الاهتمام برفع مستوى كفاءة العملية البحثية بالجامعات المصرية، من خلال تحديد عدد البحوث المنشورة في مجلات ومؤتمرات دولية.
- الإعلان عن مشروعات بحثية تنافسية ممولة ذاتياً لإثراء البحث العلمي وخدمة المجتمع.
- تفعيل دور مجالس الدراسات العليا والبحوث، ولجان العلاقات الثقافية.
- إنشاء وحدات بحثية في الكليات؛ مهمتها متابعة وتطوير منظومة البحث العلمي.
- زيادة ميزانية البحث العلمي، والمشروعات البحثية، وتوزيعها بين مؤسسات البحث والجامعات على أسس تنافسية.
- زيادة عدد المشروعات البحثية، وبراءات الاختراع التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- وضع خطة بحثية شاملة للبحث العلمي في ضوء احتياجات المجتمع، وتشجيع طلاب الدراسات العليا للتسجيل في نقاط بحثية ضمن هذه الخطة.
- وضع خطة لتسويق البحث العلمي، من خلال زيادة العلاقة بينه وبين مؤسسات الإنتاج.
- العمل على تحقيق الشراكة المجتمعية في تمويل البحث العلمي، مع تحديد الخطوط العريضة للموضوعات البحثية المطلوبة.

**6- التنمية المهنية للقيادات الجامعية، وذلك من خلال:** [117]

- وضع معايير محددة لاختيار القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة.
- تنمية المهارات الإدارية للقيادات الجامعية، من خلال وضع مصفوفة برامج تدريبية لكل مستوى وظيفي، من خلال التعاون بين كليات الجامعة ومركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس.
- إنشاء وحدات تدريبية بالكليات لتصميم برامج تدريبية في ضوء احتياجات تلك القيادات.
- دعم مبادئ اللامركزية، وإدارة التغيير.
- توصيف محدد وواضح لكل الاختصاصات في الجامعة.

**7- الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال:** [118]

- اختيار أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وفقاً لمعايير علمية يتم الاتفاق عليها، وتراعي تكافؤ الفرص التعليمية، والعدالة الاجتماعية.
- تهيئة المناخ العلمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس.

- إتاحة الحرية الأكاديمية للباحثين، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات المصرية.
- تحسين النواحي المالية لهم، وتخفيف الأعباء الإدارية عنهم
- الاهتمام بالتنمية المهنية لهم، بحيث يتم تدريبهم بشكل مستمر.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم على المشاركة في المؤتمرات، والمشروعات التنافسية، محلياً، ودولياً.
- تقدير الباحثين المتميزين مادياً ومعنوياً من خلال جوائز بأسماء علماء بارزين.
- إتاحة خدمة الإنترنت مجاناً لأعضاء هيئة التدريس، ومعاونيهم.
- تشجيع الأساتذة على نشر البحوث العلمية في المجلات العالمية، والاهتمام بحداثة البحث العلمي، وربط ترقيات منسوبي الجامعة بجودة المخرجات البحثية.

## توصيات الدراسة

في ضوء ما تم دراسته وتحليله ونقده في الدراسة الحالية خلال الصفحات السابقة؛ فإنه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات، منها:

- تعزيز نشر ثقافة مفهوم وسياسات التصنيف العالمي للجامعات على كافة المستويات، من خلال المزيد من الوسائل التوعوية المختلفة، كالمحاضرات، والندوات، وإقامة المؤتمرات المتعلقة بذلك.
- التفاوض مع هيئات التصنيف العالمية لأخذ المنشورات باللغة العربية بعين الاعتبار عند التصنيف، وإدراج الكتب ورسائل الدكتوراه.
- إيجاد هيئة عربية تعنى بتصنيف الجامعات العربية؛ لتجاوز الكثير من الاعتبارات اللاموضوعية للكثير من هيئات التصنيف العالمية للجامعات ، بدءاً بمشكلة اللغة، وغيرها من بعض الخصوصيات التي تفرضها هيئة التصنيف، كعدم إدراج جوائز نوبل في الأدب والسلام في معايير شنغهاي.
- لفت نظر الجامعات المصرية إلى ضرورة الاهتمام بمواقعها الإلكترونية؛ للمحافظة على مكتسباتها.
- تحسين جودة البحث العلمي، وتحسين البيئة التعليمية، وتطوير البنية التحتية للجامعات.
- تشجيع الشراكات والاتفاقيات بين الجامعات المصرية وبين الجامعات العالمية الرائدة في التعليم العالي.
- وضع الخطط التنفيذية اللازمة للتحول من الجامعات التدريسية فقط إلى الجامعات التدريسية البحثية، تركز بشكل واضح على البحوث المتميزة، وتوجيهها إلى قضايا التطوير التكنولوجي.
- تحويل المكتبات إلى مكتبات رقمية تفاعلية تقدم خدمات إلكترونية ذات تأثير واضح، كالخدمات المرجعية والبحثية في مقتنيات المكتبة مباشرة عن طريق الموقع الإلكتروني للمكتبة، والبحث في قواعد المعلومات الإلكترونية، والاشتراك في قواعد البيانات الإلكترونية العالمية.

- وضع مشروع عربي للنهوض بالترجمة، تسهم فيها الجامعات ومراكز البحث العلمي، بحيث يتم ترجمة البحوث العربية؛ حتى يتسنى نشرها في الدوريات العلمية العالمية.
- إلزام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية بضرورة عمل أرشفة ذاتية لإنتاجهم العلمي، ثم نشره على مواقعهم الخاصة، أو مواقع كلياتهم، أو جامعاتهم؛ حتى يتسنى زيادة الاستشهاد المرجعي بإنتاجهم، وبالتالي إثبات المكانة العلمية للجامعات المصرية.

**وصفوة القول أن قضية التصنيف الدولي للجامعات** تعد من القضايا التي أثارت ومازالت تثير جدلاً؛ لأنه بمجرد إصدار هذا التصنيف انقسم المحللون التربويون أمامه ما بين مؤيد، ومعارض لنتائجه، وما بين معدد لمزاياه، ومعدد لعيوبه، ولكن رغم ذلك تبرز أهمية هذا التصنيف كمؤشر لحالة الجامعات على مستوى العالم، من حيث رصده لمميزاتها وعيوبها، ولما له من دور كبير في إثارة التنافسية بين جامعات العالم؛ ورصده لواقعها؛ مما يساعد في الوصول إلى درجات متقدمة من الرقي والتقدم الذي نتمنى أن تصل إليه جامعاتنا العربية عامة، والجامعات المصرية على وجه الخصوص، فنراها في المستقبل في مصاف الجامعات المرموقة عالمياً، فالظهور في جدول تصنيف شنغهاي ليس بالضرورة هو الدليل على تحسن مستوى تلك الجامعات، كما أن عدم ظهورها في ذلك التصنيف لا يعني تخلفها أو ضعفها، ولكن ظهور الجامعات المصرية في تلك التصنيفات يعد ميزة لها، ويؤهلها لأن تصنف ضمن تلك الجامعات المتميزة عالمياً.

## هوامش الدراسة

1- إقبال بنت زين العابدين درندري(1433)،" دراسة لكتاب: تصنيف الجامعات ، الأسس النظرية، والمنهجية، والتأثير على التعليم العالي"، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، ع 7، رجب، ص 112

2- Grewal, R., Dearden, JA, & Lilien, GL (2008). The university rankings game: Modeling the competition among universities for ranking, **American Statistician**,August, VOL.62 NO.3,pp. 232-237

3- GCR.,. **The Global Competitiveness Report**. World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2009, P. 9

4- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- Teichlr,U., (2004), Temporary study Abroad:the life of Erasmus students ,**European Journal of Education**,vol.39,NO.4,pp. 395-408

- عائشة سيف الأحمدي(2013)، "التصنيف العالمي لجامعات الدارسين السعوديين في الخارج: الواقع والمأمول"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، مجلد 14، ع 2، البحرين، ص ص 530- 532

5- UNESCO institute for statistics(2006),**Global Education Digest 2006 comparing Education statistics across the world**, Montreal: UNESCO for statistics .

6- McDonough, P.M., Antonio, A.L., Walpole, M.B., & Perez, L.X.(1998), College rankings Democratized college knowledge for whom?, **Research in Higher Education**, VOL. 39,NO. 5, pp.513-537

7- عبدالباسط محمد دياب (2010)، تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، **المؤتمر الثامن عشر" تطوير التعليم في الوطن العربي"** ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، كلية التربية ، جامعة بني سويف، ص ص 1266-1267

8- جمال مصطفى محمد مصطفى (2008)، "العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات"، **مجلة قطاع الدراسات التربوية، جامعة الأزهر**، ع2، ديسمبر، ص ص 177-94

9- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان ( 2013)، موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية، **المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، في الفترة 2-4/4/2013، جامعة الزيتونة، الأردن** ص ص 730- 742

10- أمل صقر (2011 )، " الجامعات العربية في مواجهة التصنيفات العالمية"، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد التاسع، يناير- فبراير، ص ص 60-61

11- سعيد الصديقي(2014)، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز"، **مجلة رؤى استراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، إبريل، ص ص 8-9

12- Lazaridis, T. (2010). Ranking university departments using the mean h-index, **Scientometrics**, VOL. 82, NO.2, pp.211-216

13- كريمان بكنام صدقي عبد العزيز(2015)، "تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية: جامعة القاهرة نموذجاً، **مجلة journal.cybrarians** ، ع 37، مارس ، دورية إلكترونية فصلية محكمة متخصصة في مجال المكتبات، متاح على الرابط التالي:
http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=688:kareman&catid=273:studies&Itemid=93

14- حيدر نعمة بخيت( 2011) "التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعراقية منها" ، السنة 27، ع 20 ، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص 7

15- Levin, H. M., Jeong,D.W., and Ou,D ,(2006),what is a world class university?", **prepared for presentation at the 2006 conference of the comparative&**

**international education society**, Honolulu, Hawaii, 16march,2006, pp. 1-48, (Online),Available at:
http://www.tc.columbia.edu/centers/coce/pdf_files/c12.pdf

16- حيدر نعمة بخيت ، **مرجع سابق**، ص 8
17- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص 20
18- نسرين أحمد عباس (2006)، معايير التقييم الدولية للجامعات المصرية، **مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحليل التجارة الدولية والخدمات**، في الفترة 7-2006/5/9 ، جامعة حلوان، ص ص 114-204
19- سعيد الصديقي، **مرجع سابق** ، ص ص 8-47
20- نوال بن عمارة وعبدالحق بن تفات والعربي عطية ( 2014)، تصنيف المؤسسات الجامعية العربية- بالتركيز على تقرير ARWU لعام 2013، **المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي**، المنعقد في الفترة 1-2014/4/3، جامعة الزرقا، الأردن، ص ص 803- 806
21- إيمان حمدي محمد عمار(2014)، معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، المنعقد في الفترة 1-201/4/3، جامعة الزرقا، الأردن، ص ص 919-935
22- نوال بن عمارة وعبدالحق بن تفات والعربي عطية ( 2013)، تصنيف المؤسسات الجامعية الجزائرية- دراسة تحليلية تبعاً لتقرير WEBOMETRICS، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، مرجع سابق، ص ص 743- 747
23- محمد عبدالرازق إبراهيم ويح(2013)، "التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها( رؤية نقدية)"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع41 ،ج3، سبتمبر ، رابطة التربويين العرب، مصر، ص ص 88-134
24- علي حسين حورية ونايف عبدالله اللهيبي (2013)، "واقع التخطيط لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مجلد 33، ع4، ص ص 149-182
25- لمزيد من التفصيلات حول ترتيب الجامعات في تصنيف شنغهاي العالمي 2015م يمكن مراجعة الرابط التالي: http://www.shanghairanking.com/ar/ARWU2015.htmll
26- لمزيد من التفصيلات حول أنواع التصنيفات يمكن مراجعة :
- جمال مصطفى محمد مصطفى (2008)، "العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات"، **مجلة قطاع الدراسات التربوية، جامعة الأزهر**، ع2، ديسمبر، ص 104
- Usher Alex & Savino, Massimo ( 2007), , A Global Survey of Ranking and League Tables, In Institute of Higher Education Policy (ed), **College and University Ranking Systems: Global Perspectives and American Challenges,** Institute for Higher Education Policy, Washington DC, pp 23-24,

27- Siwinski, Waldemar (2002), Perspektywy-Ten Years of Rankings, Higher Education In Europe,VOL.XXVII,NO.4, p.399
28- Federkiel,Gero(2002), Some Aspects pf Ranking Methodology- The CHE-Ranking of German Universities , Higher Education in Europe, VOL. XXVII, NO., 4,p. 389
29- Chubb Ian (2005), Distinguishing universities, **paper prepared for the First International Conference on World Class Universities**, Shanghai Jiao Tong University, Shanghai. 16-18 June.

30- عبدالباسط محمد دياب ،**مرجع سابق**، ص 1360
31- علي حسين حورية ونايف عبدالله اللهيبي، **مرجع سابق**، ص ص 152،149
32- إقبال بنت زين العابدين درندري ، **مرجع سابق**، ص ص 117-118
33- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- طارق قاسمية، إيمان طرابلسي، (2013)، **دراسة حول مؤسسات تقييم الجامعات حول العالم توصيات خاصة بالجامعة الافتراضية السورية لتحسين ترتيبها عالمياً**، سورية، الجامعة الافتراضية ، ص ص 4-7
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص ص 735-736
- نوال بن عمارة وعبدالحق بن تفات والعربي عطية، **مرجع سابق**، ص 803
- Rauhvargers,Andrejs (2011),Global University Rankings and their impact, **EUA Report on Rankings**, Belgium, p28
- Baty, Phil( 2010). The New Methodology of THE's World University Rankings, **Journal of International Higher Education**, Vol. 3, No. 4. October, 2010, p. 149

34-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:
- حيدر نعمة بخيت، **مرجع سابق**، ص13
- عائشة سيف الأحمدي، **مرجع سابق**، ص 542
- http://www.topuniversities.com -/
- عبدالرحمن بن أحمد صائغ(1432)،" التصنيفات الدولية تجربة الجامعات السعودية"، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، ع5، 1432، ص ص27-28
- عبدالباسط محمد دياب، مرجع سابق، ص 1352
- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي(2012)، "تقويم وترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيف العالمية للجامعات"، **مجلة مستقبل التربية العربية**، مجلد 19، ع 81، أكتوبر ، ص ص 197-198

35- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:
- - حيدر نعمة بخيت، **مرجع سابق**، ص13
- - عائشة سيف الأحمدي، **مرجع سابق**، ص 542
- http://www.topuniversities.com /
- عبدالرحمن بن أحمد صائغ، **مرجع سابق**، ص ص27-28
- عبدالباسط محمد دياب، **مرجع سابق**، ص 1352
- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص ص 198- 199
- وزارة التعليم العالي، الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، **مرجع سابق**، ص ص 12-13

36-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:
- حيدر نعمة بخيت ، **مرجع سابق**، ص 14
- عبدالرحمن بن أحمد صائغ، **مرجع سابق**، ص 26
- عبدالباسط محمد دياب، **مرجع سابق**، ص 1353
- طارق قاسمية، إيمان طرابلسي **مرجع سابق**، ص ص 9-10
- نوال بن عمارة وعبدالحق بن تفات والعربي عطية، تصنيف المؤسسات الجامعية الجزائرية – دراسة تحليلية تبعاً لتقرير WEBOMETRICS، **المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي**، مرجع سابق، ص 743
- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق** ، ص ص 193-194
- عادل عودة الهاشم وآمال ياسين المجالي وفراس الشبلي(2012)، "نظام ويبومتريكس Webometrics لترتيب الجامعات على الإنترنت تحليل وصفي نقدي لترتيب الجامعات العربية"، **مجلة آفاق جديدة**، ع 1، يناير ، ص ص 177-178
- وزارة التعليم العالي، **الجامعات السعودية على الخارطة الدولية**، ص ص 24-25
- Jose Luis Ortega, Insidro Auguillo (2009). Mapping World-class universities on the Web**, Information Processing & Management**, VOL. 2, March, 45, pp.272-279

37-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:
- حيدر نعمة بخيت ، **مرجع سابق**، ص 14
- - عبدالرحمن بن أحمد صائغ، **مرجع سابق**، ص 26

- - عبدالباسط محمد دياب، **مرجع سابق**، ص 1353
- - سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق** ، ص ص 193-194
- - وزارة التعليم العالي، الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، **مرجع سابق**، ص ص 25-26
- - نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص ص 733-734
- Jose Luis Ortega, Insidro Auguillo (2009), Mapping World-class universities on the Web, **Information Processing & Management**, VOL. 2, , NO. 45, March, pp.272-279
- Aguillo, I. F; Ortega J.L. & Fernàndez, M (2008), "Webometrics Ranking of world Universities: Introduction, Methodology, and Future Developments ". **Higher Education in Europe**, VOL.33, NO. (2/3), pp. 234-244.

38-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص ص 736-737
- :http://www.timeshighereducation.co.uk/world
- إيمان حمدي محمد عمار، **مرجع سابق**، ص 924

39-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص 736
- :http://www.timeshighereducation.co.uk/world
- إيمان حمدي محمد عمار، **مرجع سابق**، ص 924

40- Usher Alex & Savino, Massimo (2006), A World of Differences: A Global Survey of University League Tables, **Canadian Education Report Series**, Toronto, Educational Policy Institution, Retrieved, June, p. 3, **Available on: www.educationalpolicy.org**

41-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:
- فاتن أحمد أبوبكر، التخطيط للاعتماد أو التخطيط للعالمية، ورقة عمل مقدمة إلى **المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي**، في الفترة 10-2010/5/12، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ص 11
- Sanoff, Alvin P.(2007), The *U.S. News* College Rankings: A View from the Inside,in: **College and University Ranking Systems Global Perspective And American Challenges,** Institute For Higher Education Policy , Washington, DC,P.9

42- Lombardi,John &others .(2005). The Top American Research Universities, **An Annual Report From The Lombardi Program on Measuring University Performance**, The Center at the University of Florida, PP. 28-36

43- Rauhvargers,Andrejs (2011).Global University Rankings and their impact, EUA Report on Rankings, Belgium, P.19

44- Jobbins, D (2002) The Times Higher Education Supplement – League tables in Britain: An insider's view', **Higher Education in Europe**, XXVII (4),P.383

45- Eccles, C. (2002): 'The Use of University Rankings in the United Kingdom', **Higher Education in Europe,** Vol. 27, No. 4, P. 423

46- محمد عبدالرازق إبراهيم ويح، **مرجع سابق**، ص ص 94-95

47- Kobayashi,Testuo.(2010),"The University Ranking" of Asahi Shimbun Publications". **Journal of International Higher Education,** Vol. 3, No. 4, P. 168

48- بشار حميض(2011)، "التصنيفات العالمية للجامعات أمر جدي أم مجرد فقاعة؟"، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة 2، ع9، يناير- فبراير، ص 53

49- بسمان الفيصل(1432)، التصنيف الدولي للجامعات وموقف الجامعات العربية منه، **المجلة السعودية للتعليم العالي، ع5، 1432**، ص ص 21-22

50-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- عائشة سيف الأحمدي، **مرجع سابق**، ص ص 541-542
- عبدالرحمن بن أحمد صائغ، **مرجع سابق**، ص ص27
- فيليب ألتباخ (1432)، "التصنيفات الدولية للجامعات إطلالة موسم التصنيف"، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، ع5، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي ، ص 13
- عبدالباسط محمد دياب، **مرجع سابق**، ص 1351
- طارق قاسمية، إيمان طرابلسي، **مرجع سابق**، ص ص 7-9
- نوال بن عمارة وعبدالحق بن تفات والعربي عطية، **مرجع سابق**، ص 803
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص ص 731-732
- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق** ، ص ص 189-190
- وزارة التعليم العالي(2013/1434)، **الجامعات السعودية على الخارطة الدولية**، السعودية، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، ص ص 30-31

51- إيمان حمدي محمد عمار، **مرجع سابق**، ص 920

52- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص 12
- جمال مصطفى محمد مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص 105-106
- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق** ، ص ص 189-190

53- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص 12

54- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

- حيدر نعمة بخيت ، **مرجع سابق**، ص ص11-12
- عبدالرحمن بن أحمد صائغ، **مرجع سابق**، ص ص 30-31
- فيليب ألتباخ ، **مرجع سابق**، ص 13
- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص 13
- عبدالباسط محمد دياب، **مرجع سابق**، ص ص 1350-1351
- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق** ، ص ص 189-190
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، مرجع سابق، ص 732
- وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة مشروعات التطوير PCIQA، **برنامج التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد بالتعليم العالي، جوائز برنامج التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد للتميز في النشر العلمي**، الدورة الأولى- الأبحاث المنشورة في عامي 2011 ، 2020، مصر، ص 6
- Da Hsuan Feng,(2005), **Further analyses of recent ranking by Shanghai Jiao tong University of the top 500 universities in the world for selected countries and regions in the United States**, The University of Texas at Dallas, united states, p. 2

55-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص ص 12-15
- جمال مصطفى محمد مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص 105-107
- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق** ، ص ص 189-190
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص 31
- Andrejs Rauhvargers(2011), Global university rankings and their impact, **EUA, report II on rankings**,p.24

56-حيدر نعمة بخيت ، **مرجع سابق**، ص ص11-12

57- NIAN CAILIU& YING CHENG (2006), A first approach to the classification pf the top 500 world universities by their disciplinary characteristics using scientometrics, VOL. 68,NO.1 july, pp 135-150

58- Marginson ,Simon(2007). Global university rankings: where to from here? Asia-Pacific Association for International Education ,National University of Singapore, 7-9 March 2007

59- http://www.shanghairanking.com/ar/ARWU-Statistics-2015.html

60- http://www.shanghairanking.com/ar/ARWU-Statistics-2015.html

61- http://www.shanghairanking.com/ar/index.html

62- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص ص 245-246

63- أحمد محمود الزنفلي(2012)، التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي- دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، **سلسلة التربية والمستقبل العربي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ص235-236

64- مجلس الوزراء، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**(2004)، القاهرة، ص4

65- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية(2011)، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**، القاهرة، ص 11

66- أحمد محمود الزنفلي(2009)، استقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية رؤية نقدية في ضوء قانون تنظيم الجامعات، **مؤتمر أنظمة التعليم في الدول العربية، التجاوزات والأمل**، كلية التربية، جامعة الزقازيق 5-2009/5/6م، ص 539

67- محيا زيتون(2008)، رؤية للتعليم العالي من منظور الجودة والعدالة، في : علاء الخواجة(**محرر**)**: قضية التعليم في مصر العائد الاقتصادي والاجتماعي، شركاء التنمية**، القاهرة، ص 51

68- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص ص 246-249
- فوزيه سبيت الزبير(2013)، العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الاعمال، **منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في الفترة 22-24أبريل 2013**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص 290
- مؤسسة الفكر العربي(2010)، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ص 12

69- مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، **مرجع سابق**، ص ص 10-11

70- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء(2013)، مكتب البراءات المصري، **الكتاب الإحصائي السنوي**، مصر في أرقام.

71- مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، **مرجع سابق**، ص ص 10-11

72- عماد أحمد البرغوثي، ومحمود أحمد أبو سمرة(2007)، "مشكلات البحث العلمي في العالم العربي"، **مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية**، مجلد 15، ع 2، يونيه ، ص ص 1137 – 1138

73- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

- عماد أحمد البرغوثي، ومحمود أحمد أبو سمرة، **مرجع سابق** ، ص ص 1137 – 1138
- يوسف سيد محمود(2008)، **أزمة الجامعات العربية**، القاهرة، الدار المرية اللبنانية، ص 60
- إلهام محمود مرسي( 2009)، دور الاتصال العلمي في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة بنها.

74- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

- نزار قنوع وغسان ابراهيم وجمال العص(2005)، البحث العلمي في الوطن العربي: واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، ع4، **ص ص 85 – 86**
- صلاح عباس(2004)، **العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص 113

- عيسى جاسم سيار(2011): البحث العلمي في الوطن العربي بين السياسة والمهنية: رؤية تحليلية للمعوقات والتحديات، مؤتمر " الرؤيا المستقبلية **للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي** " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الأردن، **ص 41**

75-لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

- طارق أبو العطا عبدالقادر(2013)، تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية، **رسالة دكتوراه**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص 123
- أحمد محمد غانم، و أسامة محمود قرني( 2003)، تحسين الفعالية التنظيمية للجامعات المصرية في ضوء مدخل التعليم التنظيمي، **دراسات في التعليم الجامعي**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ع5 ، ديسمبر، ص 102

76-لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

- محمد أحمد عبدالدايم، وأحمد نجم الدين عيداروس( 2001)، رؤساء الجامعات ونوابهم ونظم اختيارهم وطبيعة الأدوار في كل من مصر وجمهورية ألمانيا الاتحادية– دراسة مقارنة، **مجلة كلية التربية بجامعة الزقازيق**، ع38 ، مايو، ص 278
- سماح زكريا محمد(2011)، متطلبات تطبيق نظام الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على جامعة بنها، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة بنها، ص 284

77- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص ص 249-250

78- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان ، **مرجع سابق**، ص 740

79-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان ، **مرجع سابق**، ص 740
- محمد عبدالرازق إبراهيم ويح، **مرجع سابق**، ص ص 123-124

80-محمد عبدالرازق إبراهيم ويح، **مرجع سابق**، ص 125

81-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- حيدر نعمة بخيت، **مرجع سابق**، ص 12
- علي حسين حورية ونايف عبدالله اللهيبي ، **مرجع سابق**، ص 154

82- فيليب ألتباخ ، **مرجع سابق**، ص 13

83- علي حسين حورية ونايف عبدالله اللهيبي ، **مرجع سابق**، ص 154

84-إقبال بنت زين العابدين درندري ، **مرجع سابق**، ص ص 112-113

85-نوال بن عمارة وعبدالحق بن تفات والعربي عطية، **مرجع سابق**، ص 805

86-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص 733
- رياض عزيز هادي( 2010)، الجامعات ( النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية- الاستقلالية) ، **سلسلة ثقافة جامعية** ، مجلد 2، ع2، مركز التطوير والتعليم المستمر، جامعة بغداد، بغداد، ص 25

87-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سعيد الصديقي، **مرجع سابق** ، ص 12
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص 733
- إيمان حمدي محمد عمار، **مرجع سابق**، ص921
- Hazelkorn, E. (2009) ,Impact of Global Rankings on Higher Education Research and the Production of Knowledge, **OCCASIONAL PAPER**, No. 15. UNESCO Forum on Higher Education, Research and Knowledge, P.9

88-فيليب ألتباخ، **مرجع سابق**، ص ص 11- 12

89-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- نوال بن عمارة وعبدالحق بن تفات والعربي عطية نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص 805
- فيليب ألتباخ، "التصنيفات الدولية للجامعات إطلالة موسم التصنيف"، المجلة السعودية للتعليم العالي، **مرجع سابق**، ص 13

90-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- نوال بن عمارة وعبدالحق بن تفات والعربي عطية نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص 805
- فيليب ألتباخ، "التصنيفات الدولية للجامعات إطلالة موسم التصنيف"، المجلة **السعودية للتعليم العالي**، مرجع سابق، ص 13
- إيمان حمدي محمد عمار، **مرجع سابق**، ص921

91- إيمان حمدي محمد عمار، **مرجع سابق**، ص921

92- محمد عبدالرازق إبراهيم ويح، **مرجع سابق**، ص921

93-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان ، **مرجع سابق**، ص 733
- نوال بن عمارة وعبدالحق بن تفات والعربي عطية، **مرجع سابق**، ص 805

94- Hix, Simon (2004),"A Global Ranking of Political Science Departments", **Political Studies Review**, September, VOL. 2, Issue 3, pp. 293-313

95- إقبال بنت زين العابدين درندري ، **مرجع سابق** ، ص ص 112-113 ، 120

96- سعيد الصديقي **مرجع سابق**، ص ص 19-34

97-لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص ص 20، 24، 25
- Xie Guangkuan, (2013),"Seeking a Roadmap to Becoming World Class: Strategic Planning at Peking-University, "**Research & Occasional Paper Series 11.13:** Center for Studies in Higher Education, (June, p. 5. Available: http://cshe.berkeley.edu/publications/docs/ROPS.CSHE.11.13.XIE.Academic PlannningPekingUniv.6.14.2013.pdf

98- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص ص 20،22
- Ben Wildavsky, ( 2010) The Great Brain Race: How Global Universities are Reshaping the World) Princeton & Oxford: Princeton University Press,, p. 24

99-فوزية محمد محمود(2014)، تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة بنها، ص 282

100- Savas Alpay) ed. (, Education and Scientific Development in the OIC Member Countries 2012/2013 ) Ankara: SERIC, 2012, p. 51

101- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص ص 22-23

102- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- أحمد الخطيب(2006) ، **تجديدات تربوية وإدارية**، إربد، الأردن، ص 311
- حسن محمد لعيبي السوداني(2011)، معوقات البحث العلمي في الوطن العربي والعراق، **مؤتمر " الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي "**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، الأردن إربد، مارس ، ص ص 146 – 147

103- أمين محمود(2010)، التعليم العالي والبحث العلمي ومسار التنمية في الوطن العربي، **المؤتمر العربي الثالث "الجامعات العربية : التحديات والآفاق"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ ، مصر، ص 50311

104- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص ص 22-23

- http://www.shanghairanking.com/ar/ARWU2015.html

105- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص ص 25-26

106- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- عبدالله بن محمد علي العامري( 2013)، متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية- تصور مقترح، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة أم القرى، ص 16
- فوزية محمد محمود، **مرجع سابق**، ص ص91-93

107- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص ص 25-26

108- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص ص 25-26
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان، **مرجع سابق**، ص 740

109- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص ص 261-268
- جمال مصطفى محمد مصطفى، **مرجع سابق**، ص 170

110- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- عبدالرحمن بن أحمد صائغ، **مرجع سابق**، ص 32
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان ، **مرجع سابق**، ص 740

111- عبدالرحمن بن أحمد صائغ، **مرجع سابق**، ص ص 32-33

112- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص ص 261-268
- جمال مصطفى محمد مصطفى، **مرجع سابق**، ص 170

113- عبدالرحمن بن أحمد صائغ، **مرجع سابق**، ص 29

114- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص ص 261-263

115- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص 264
- عبدالرحمن بن أحمد صائغ، **مرجع سابق**، ص 29
- نور الهدى بوطبة وريمة أوشن وإيمان بن زيان ، **مرجع سابق**، ص 740

116- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص ص262-263 ، 265-266
- نزار قنوع وغسان ابراهيم وجمال العص(2005)، البحث العلمي في الوطن العربي: واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، ع4، ص ص 90 – 93
- السيد عبدالمولى أبو خطوة(2013)، تصور مقترح للتخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي في الجامعات العربية، **المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، في الفترة 2-2013/4/4**، جامعة الزيتونة، الأردن، ص332
- صلاح عباس(2004)، **العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص 135

- عيسى جاسم سيار(2011): البحث العلمي في الوطن العربي بين السياسة والمهنية: رؤية تحليلية للمعوقات والتحديات، مؤتمر " **الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي "** ، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** ، الأردن، ص 51

117- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق،** ص 266

118- لمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة:

- سهام يس أحمد وجمعة سعيد تهامي، **مرجع سابق،** ص 268
- جمال مصطفى محمد مصطفى، **مرجع سابق،** ص 170